الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of highereducation and scientificresearch
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون الإعلام الآلي والأنترنت ماستر 2

الموسومة بـــ:

الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 07-18

من إعداد الطالبين:

- الطالب: خوص عبد الرؤوف
- الطالب: داود رياض

إشراف الأستاذة:

-الدكتورة: قيرة سعاد

لجنـــة المناقـــشة:

الدكتور خنتاش عبد الحق	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
الدكتورة قيرة سعاد	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
الدكتور لفقير بولنوار	أستاذ محاضر –أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

إذن بالإيـــداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : .....مودة سحاد.....

الرتبة : .....أستاذ محاضر قسم ب.....

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : .....الحماية القانونية الصحافي.....

.....المسجلة في خلال السنة 07/187.....

من إعـــداد :

الطالب الأول : .....جوهر عبد الرؤوف.....

الطالب الثاني : .....داود يوسف.....

أوافق على إيداع الطالب (الطالبين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة.

إمضاء الأستاذ المشرف

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عزوز عبد الرؤوف الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 407193707 والصادرة بتاريخ 03.10.2023

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون الاعلام الآلي والانترنت

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 07/18

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 06/06/2024

توقيع المعني (ة)

نظر وصدق على التوقيع

السيد: عزوز عبد الرؤوف

ب ... رقم ...

الجزائر في: 06 JUIN 2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): داود رياض ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 197308832 والصادرة بتاريخ 05-11-2016 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون الصحة العام والتكنولوجيات الحديثة .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 07-18 .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 08/06/2024.

توقيع المعني (ة)

داود رياض

2024 جوان 09

الرئيس المكلف بالمصلحة
ضابط الحالة المدنية
حروز زهير

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سبحان من خلق فأعجز ونحمده

حمدا طيبا مباركا، فبتوفيقه عز وجل، وصلنا إلى هذه اللحظات المميزة الراسخة في الذاكرة.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من ساندتنا ووجهتنا طيلة مشوارنا في إنجاز هذا البحث،

الأستاذة المشرفة قيرة سعاد نسأل الله أن يوفقها في حياتها العلمية والعملية.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه ومقامه على الملاحظات والنصائح المقدمة لنا والتي تعد مكسبا ثمينا لنا، كما نشكر كل من ساندنا من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من
سهر على تربيتي وعلمني الخطأ من
الصواب أمي وأبي
وإلى أختاي العزيزتين.

خوص عبد الرؤوف

اهداء

"وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَهِ رَبِ العَالَمِينَ"

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكانة من الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي قوتي وملاذي بعد الله...***والدي الحبيب*.**

إلى القلب النابض، إلى رمز الحنان والحب والتضحية إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يداها وسهل لي الشدائد بدعائها إلى الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي، إلى وهج حياتي ...***أمي الغالية*.**

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق. لرفقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته.

داود رياض

قائمة

المختصرات: .....

الرمز	المعنى
د. ط	دون طبعة
د. ت.ن	دون تاريخ نشر
د. ع	دون عدد

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــــــة

إن حماية المعطيات الشخصية من أهم مظاهر حماية الحقوق والحريات الأساسية التي حظيت باهتمام كبير في الدستور الجزائري والتشريعات الداخلية، المواثيق وكذا الاتفاقيات الدولية، خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي شهده العالم والذي ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية الاعتداء على المعطيات الشخصية بوسائل متطورة اعتمادا على نظم المعالجة الآلية للبيانات أو المعطيات.

لذا كان لزاما على هذه التشريعات أن تتكيف مع هذا التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة بظهور شبكة الانترنت التي تعتبر بوابة وبنية أساسية لتبادل المعلومات وتخزينها، وذلك من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95-45، وإصدار الاتحاد الأوروبي اللائحة التنظيمية لقوانين حماية البيانات في البلدان الأوروبية وكذا بعض التشريعات العربية من بينها إقرار الدستور التونسي في مادته 24 بأن المعطيات الشخصية مكفولة بالحماية من قبل الدولة إلى جانب سرية المراسلات والاتصالات، وكذلك الدستور المصري في مادته 45 أكد على حماية الحياة الخاصة للمواطنين وجرم كل اعتداء عليها.

وهو ما تبناه المشرع الجزائري من أجل تحقيق الأمن المعلوماتي وتكريس الحق الدستوري في الحياة الخاصة، فهو يعتبر حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه الدستور ويعاقب على انتهاكه، ويمكننا أن نرى هذا جليا من خلال نص المادة 46 من الدستور الجزائري المعدل في سنة 2020، غير أن المنظومة التشريعية لم تكن كافية لسد الفجوة القانونية الحاصلة والتي أدت إلى تعرض البيانات الشخصية للأفراد للانتهاكات المتكررة، الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري إلى ضرورة تدارك الموقف ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال معالجة المعطيات الشخصية وذلك سعيا منه لتعزيز المنظومة التشريعية الكفيلة بحماية البيانات الشخصية من الاعتداءات التي تتعرض لها في البيئة الرقمية بإعداده القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تبعا لما سبق تتجلى أهمية الموضوع في محاولة إيجاد حلول لإشكالات عملية تتعلق بما مدى نجاعة المنظومة التشريعية في توفير حماية قانونية للمعطيات الشخصية المنتهكة في البيئة الرقمية، وذلك من خلال محاولة فهم الآليات القانونية والتقنية التي نص عليها المشرع في القانون 18-07

وتهدف دراسة هذا الموضوع إلى معرفة المعطيات الشخصية وأنواعها بالإضافة إلى السلوكيات التي تشكل خرقا للقانون والتزامات المسؤول عن المعالجة، وكذا آليات الحماية القانونية لها والجزاءات والعقوبات المقررة لها إضافة إلى معالجة الإشكالات العملية التي يسببها الاعتداء على المعطيات الشخصية.

وما دفعنا للخوض في غمار دراسة هذا الموضوع هو ارتباطه بدرجة أولى بتخصصنا في الماستر، بالإضافة أنه يثير إشكالات عملية وقانونية حديثة فيما يخص حماية المعلومات الخاصة بالأشخاص الوالجين للبيئة الرقمية، وأيضا لأسباب أخرى مثل حداثة الموضوع وندرة الدراسات القانونية حوله ما جعلنا نقبل التحدي ونختاره موضوعا لدراستنا.

ولتحديد نطاق لدراستنا وتجنب الخروج عن الموضوع نظرا لشساعته ولارتباطه بمجالات ومواضيع كثيرة وعديدة، ارتأينا أن نسلط دراستنا على الجانب الجزائي للقانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وباعتبار العلم تراكميا فهناك دراسات سابقة تطرقت بشكل خاص إلى موضوع حماية الحق في الحياة الخاصة في ظل التطور التكنولوجي وهو ما يخدم موضوعنا، حيث اعتمدنا عليها كقاعدة نرتكز عليها ومن ثمة تعمقنا في البحث لإثراء دراستنا بأكبر قدر من المعلومات.

حيث اعتمدنا على دراسات سابقة عالجت موضوع حماية المعطيات الشخصية الإلكترونية في البيئة الرقمية وفق التشريع الجزائري حسب القانون 18-07 بل تضمنت

الجريمة المعلوماتية بصفة عامة وجرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية للمعطيات بصفة خاصة، نذكر منها مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه للباحث سعيداني نعيم بعنوان الحماية الجزائية للحق في الخصوصية في مجال المعلوماتية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2021/2020، وكذلك مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون للطالبة رشام ليديا بعنوان الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية دراسة مقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة آكلي محمد اولحاج البويرة، تاريخ المناقشة 2019/09/30.

بناء على ما سبق تثور إشكالية الموضوع كما يلي:

- **كيف نظم المشرع الجزائري الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي في البيئة الرقمية في ظل القانون رقم 18-07؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، والمنهج الوصفي لتحديد معالم ووصف مظاهر الدراسة كتحديد مفهوم المعطيات الشخصية وكذلك الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها.

وللإلمام بجميع جوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى خطة ثنائية متمثلة في فصلين: محل الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية (الفصل الأول) والذي يتفرع إلى مبحثين، والجرائم الواقعة على المعطيات ذات الطابع الشخصي (الفصل الثاني) والذي ينقسم بدوره لمبحثين.

الفصل الأول: محل الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية

ساهم التطور التكنولوجي خاصة بعد ظهور الشبكة العنكبوتية وما جاء معها من منصات للتواصل الاجتماعي في جعل العالم قرية صغيرة وأصبح نقل الأخبار والأحداث والبيانات الشخصية أمرا سهلا ومتاحا للجميع، ولكن بالرغم من الإيجابيات التي جاءت بها إلا أنها لا تخلو من السلبيات التي من شأنها أن تدمر حياة الأفراد، فأصبحت أسرارهم وخصوصياتهم محل خطر كبير حين ينشرون خصوصياتهم، لذا جاء القانون رقم 18-07، حيث قام المشرع الجزائري بوضع إطار قانوني ينظم ويحمي المعطيات الشخصية في قالب واحد بعد أن كانت تتضمنها عدة قوانين مختلفة.

ولأن الحماية الجنائية محلها المعطيات الشخصية، فسنتطرق لها من خلال مضمونها ومعالجتها، لذا سنتناول مفهوم المعطيات الشخصية (المبحث الأول) ثم تناولنا في معالجة المعطيات الشخصية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم المعطيات الشخصية

قام المشرع الجزائري بوضع تعريفات وضبط للمصطلحات في مجال حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وذلك من خلال أحكام نصوص ومواد القانون 18-07، الذي حدد تعريف المعطيات الشخصية ونطاق تطبيقها، وكذا الاستثناءات الواردة عليها بالإضافة إلى القواعد القانونية والوقائية لحمايتها، لذا سنتطرق إلى تعريف المعطيات الشخصية (المطلب الأول) وأنواع المعطيات الشخصية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف المعطيات الشخصية

عرف المشرع الجزائري البيانات أو المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة 3 الفقرة الأولى من القانون 18-07[1]، فالتعريف محسوم بنص قانوني في جل التشريعات المتعلقة بحماية المعطيات، ولقد عملت جل التشريعات المقارنة في حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى وضع مجموعة من التعاريف لها، وما يلاحظ عليها أنها ذات طابع شبه موحد وقد سار التشريع الجزائري على النهج نفسه، ومن هنا قمنا بتقسيم المطلب الأول إلى فرعين التعريف الفقهي للمعطيات الشخصية (الفرع الأول)، والتعريف التشريعي للمعطيات الشخصية (الفرع الثاني).

[1] المادة 3 فقرة 1 من قانون 18-07 عرف المشرع الجزائري البيانات أو المعطيات ذات طابع شخصي:" كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعريف بصفة مباشرة لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية.

الفرع الأول: التعريف الفقهي للمعطيات الشخصية

ينظر إلى البيانات في الحالة الإلكترونية على أنها ذات كيان مادي مثل الكهرباء والطاقة، وبالتالي يطبق عليها حكم القانون وجعلها في مرتبة متقدمة على المعلومات، أما في الحالة التقليدية فهي تتمتع بالاستقلالية وبالتالي فهي تعتبر شيئا معنويا.

فالبيانات تمثل الحقائق أو الخصائص الأولية في مسألة معينة أو مواصفات شيء معين أو مواصفات شخص معين أو حدث معين أو بيانات اسمية لشخص مثل الاسم والتاريخ والعنوان[1] والتي تعتبر أحد الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان والمكونة لها وحالته الاجتماعية وموطنه وصحيفة السوابق القضائية الخاصة به[2].

إن البيانات تعد مصطلحا عاما لكل الحقائق والأرقام والرموز والحروف، فهي معطيات أولية يمكن معالجتها وإنتاجها عن طريق نظم المعلومات، أما المعلومات فهي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو استعمال محدد لأغراض اتخاذ القرار، فالبيانات هي المواد الخام للمعلومات التي تعد بمثابة المنتج النهائي الذي يأخذ صورا متعددة وتستعمل في أغراض لا حصر لها[3].

الفرع الثاني: التعريف التشريعي للمعطيات الشخصية

عرفها القانون الأساسي المصري على أنها كل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا معرفا أو قابل للتعريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال العديد من المعلومات والرموز الخاصة التي تحدد الهوية، مثل اللقب أو رقم

---

[1] أيمن عبد الله فكري، جرائم نظم المعلومات، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2007، ص 40.

[2] محمد بن حيدة، حماية الحق في الحياة الخاصة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة المناقشة 2016-2017، ص 134.

[3] أيمن عبد الله فكري، المرجع نفسه، ص43.

التعريف أو الوضعية العائلية أو بيانات ومعطيات تحدد المكان أو معرف على الانترنت (IP) أو أي عناصر متعلقة بالشخص كسماته الجسمانية أو الجينية أو النفسية أو بسلوكياته الاقتصادية أو الثقافية أوالاجتماعية. [1]

أما حسب المشرع الجزائري فهي كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه والمشار إليه أدناه الشخص المعني بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية، أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية[2].

أما المادة الثانية من قانون رقم 09-04 فقد عرفتها على أنها تلك المعطيات المتعلقة بالاتصال عن طريق منظومة معلوماتية تنتجها هذه الأخيرة، باعتباره جزءا في حلقة الاتصالات توضح مصدر الوجهة المرسل إليها والطريق الذي يسلكه والوقت وتاريخ وحجم مدة الاتصال ونوع الخدمة[3].

أولا: تعريف المعطيات الشخصية على المستوى الدولي

نظرا لأهمية المعطيات الشخصية سارعت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تحديد مفهوم المعطيات ذات الطابع الشخصي.

---

[1] أيمن عبد الله فكري، المرجع نفسه، ص ص 40-41.

[2] المادة 3 من القانون 18-07 المؤرخ في 10 يوليو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 10 يونيو 2018.

[3] القانون 09-04 المؤرخ في 14 شعبان 1430ه الموافق ل 05 أوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

1/تعريفها حسب إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

عرفتها إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نسختها الأولى عام 1980 بأنها كل معلومة عائدة لشخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد، وعليه فهي تلك البيانات التي تنقل معلومات يمكن ربطها بشخص معين لتحديد هويته.

إلا أن هذا التعريف أثار بعض الإشكالات كونه استبعد بعض البيانات التي بإمكانها أن توصلنا إلى هوية الشخص كالوسائل التي يستعملها هذا الأخير من رقم هاتف ثابت أو نقال أو رقم تسجيل السيارة أو أي معلومة مرتبطة بأي وسيلة أخرى يحملها، مما يسهل عملية التعدي على خصوصية الأشخاص دون رادع من خلال معالجة البيانات بعيدا عن أجهزة الرقابة لعدم إمكانية تطبيق النص القانوني الذي يستبعدها بطريقة غير مباشرة[1].

2/ تعريفها حسب الاتفاقية الأوروبية

عرفتها الاتفاقية رقم 108 بأنها كل معلومة تتعلق بتحديد هوية الفرد أو بفرد محدد[2]، هذا التعريف جاء مختصرا عاما إذ يشمل كل معلومة تحدد لنا هوية الشخص دون ذكر لهذه المعلومات.

3/تعريفها حسب التشريع الفرنسي:

لقد عرف المشرع الفرنسي المعطيات الشخصية في المادة 2 من القانون 801 لسنة 2004 الخاص بحماية البيانات الشخصية حيث جاء فيها " يعتبر بيانا شخصيا أي معلومة تتعلق بشخص طبيعي محددة هويته أو ممكن تحديد هويته بطريقة مباشرة أو غير

[1] منى الأشقر جبور ومحمد حيدر، البيانات الشخصية والقوانين العربية الهم المني وحقوقا الأفراد، الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب جامعة الدول العربية، بيروت لبنان، 2018، ص ص 75-76.

[2] مفيدة مباركية، الحماية الجنائية للحق في الخصوصية الرقمية في القانون الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 13، 2018، ص 463.

مباشرة سواء تم تحديد هويته بالرجوع إلى رقمه الشخصي أو بالرجوع إلى أي شيء يخصه[1]".

وقد توسع المشرع الفرنسي في هذا التعريف بحيث يمكن الوصول إلى هوية الشخص عن طريق بيانات شخصية مثل اللقب، تاريخ الميلاد محل الإقامة، الصورة أو رقم التيليفون أو لوحة بيانات أو أي رقم هوية، وعن طريق الإيميل إذا كان يظهر به الاسم واللقب أو من خلال الغير مثل مورد خدم الوصول إذا كان يسمح بالكشف عن هوية الشخص الذي يستتر وراء اسم مستعار فيفصح عن ملفات الصوت والبصمات الوراثية أو الحركية أو أي بيان بيومتري آخر.

ثانيا: تعريف المعطيات الشخصية على المستوى الوطني

انتهج المشرع الجزائري نفس نهج التشريعات المقارنة والمنظمات الدولية في وضع عدة تعريفات للمعطيات ذات الطابع الشخصي بما يضمن حماية لهذه المعطيات من التعدي عليها.

1/تعريفها حسب التشريع الجزائري

قام المشرع الجزائري من خلال القانون 18-07 بتقديم عدة تعريفات منها ما جاء في المادة الثالثة فقرة 1 بخصوص البيانات الشخصية: بأنها كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه والمشار إليه أدناه الشخص المعني بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر

[1] عثمان بكر عثمان، المسؤولية عن الاعتداء على البيانات الشخصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، د ط، جامعة طنطا، كلية الحقوق، د ت، ص 08.

خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية[1].

وهو ما أشار إليه تعريف النسخة الأولى من الإرشادات الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بالبيانات الشخصية التي تم ذكرها آنفا رغم أن الشخص المعنوي مثله مثل الشخص الطبيعي له بيانات وحياة اقتصادية وتجارية خاصة به لا يجب الكشف عنها خارج دائرة السرية التي يحددها هذا الشخص[2].

بمعنى أنه لا يجب الاقتصار على المعطيات التي تشير إلى هوية الشخص بشكل مباشر كاسمه، لقبه وجنسيته، بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كل وسيلة تجعله قابلا للتعرف عليه وتساهم في تحديد هويته[3].

وهو ما أكدت عليه الاتفاقية الأوروبية رقم 108 كما تم توضيحه سابقا وكذلك القانون الفرنسي رقم 17-78 المعدل في مادته الثانية فقرة 02[4]، والقانون التونسي رقم 63-2004 في فصله الرابع[5].

[1] المادة3 ف/ 1 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] عبد المالك بن ذياب، حق الخصوصية في التشريع العقابي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص 61.

[3] منى الأشقر جبور ومحمد حيدر، المرجع السابق، ص 76.

[4]Loi n°78-17 du 6 Janvier 1978، relative à l'informatique aux fichiers libertés، disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr

[5] قانون أساسي تونسي، عدد 63-2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية الصادر في 27 يوليو 2004.

المطلب الثاني: أنواع المعطيات الشخصية

أشار المشرع الجزائري إلى تعريفها في المادة 3 فقرة 1 والفقرة 6 حيث ذكر في الفقرة 1:"مجموعة من المعطيات الشخصية التي يمكن من خلالها أن نصل إلى هوية الشخص".

بينما ذكر في الفقرة 6 مجموعة من المعطيات الشخصية وأطلق عليها عبارة معطيات حساسة[1]، وهو ما يجعلنا نستنتج أن المشرع يقسم المعطيات الشخصية إلى معطيات حساسة وأخرى غير حساسة ما جعلنا نقسم المطلب الثاني إلى فرعين، المعطيات الشخصية غير الحساسة (الفرع الأول)، والمعطيات الشخصية الحساسة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المعطيات الشخصية غير الحساسة

عرف المشرع الجزائري المعطيات الشخصية غير الحساسة بأنها كل المعلومات التي تمكننا من تحديد الشخص والتعرف عليه، من خلال مظاهر شخصيته والمتعلقة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية وذلك حسب المادة 3 فقرة 1 من القانون 18-07[2].

ونلاحظ أن المشرع الجزائري قد وسع من دائرة البيانات الشخصية التي من شأنها أن توصلنا إلى هوية الشخص وهو بهذا قد انتهج نهج المشرع الفرنسي.

وبالنظر إلى الوسائل والتقنيات المعلوماتية المتعلقة بتحديد هوية الأشخاص نجد أن البيانات المحددة للهوية وتنقسم إلى نوعين من البيانات.

يتمثل النوع الأول في الحروف والأرقام والرموز والتي تتمثل أهمها في كلمات المرور التي تسمح أو تمنع المستخدم من الولوج إلى الحاسوب الشخصي أو قاعدة البيانات،

[1] المادة 03 ف 1 و6 من القانون 18 -07، المصدر السابق.

[2] المادة 03/ف 1 من القانون 18-07، المصدر السابق.

أين يعمل الولوج إلى البريد الإلكتروني أو البيانات التي يقتضيها إتمام معاملة من معاملات التجارة الإلكترونية، أو تسجيل الدخول إلى منتدى أو حساب شخصي على موقع الكتروني.

ويتمثل النوع الثاني في القياسات الحيوية على غرار بصمة الأصبع، بصمة القزحية، البصمة الصوتية، بصمة أبعاد الكف، خط اليد، التوقيع وبصمة الوجه ...الخ [1]

الفرع الثاني: المعطيات الشخصية الحساسة

حسب المشرع الجزائري في المادة 3 فقرة 6 تحتوي هذه المعطيات على البيانات الشخصية التي تبين الأصل العرقي أو الإثني أو الانتماءات الدينية أو الفلسفية أو السياسية أو الحياة الصحية أو الانتماءات النقابية أو المعطيات الجينية[2].

كما يرى الفقه بأن البيانات الشخصية التي تتبنى العرق أو الأصل أو الانتماءات الدينية أو الفلسفية أو الحياة الصحية الجنسية أو البيانات المتعلقة بالملاحقات الجنائية والإدانات وكذلك العينات البيولوجية للشخص وأقاربه، والبيانات المستمدة من العينات، والعينة البيولوجية هي عينة من المواد البيولوجية للشخص التي تحتوي على التركيبة الجينية المميزة للشخص[3].

فالتعريف الضيق للمعطيات الشخصية قد يفتح المجال للتعدي عليها[4]، لذلك تعمدت معظم التشريعات ومنها التشريع الجزائري عن طريق القانون 18-07 إلى توسيع

---

[1] مفيدة مباركية، المرجع السابق، ص 463.

[2] المادة 3 ف/6 من القانون18-07، المصدر السابق.

[3] حليمة علالي، المرجع السابق، ص 15.

[4] شهد حموري وريم المصري، قانون حماية البيانات الشخصية ما يمكن تعلمه من تجارب الدول الأخرى، مجلة حبر الالكترونية، د ع، تشرين الثاني، الأردن، 2014 مقالة متوفرة على الرابط الالكتروني:https://www.7iber.com/ تاريخ الاطلاع:2024/04/17 على الساعة 13:55.

نطاق حيز تطبيق القانون من خلال التعريفات المقدمة في هذا الشأن والتي أكدت أنه لا يمكن أن تكون هناك حماية للمعطيات الشخصية إلا إذا تمت معالجتها.

وتختلف فئات البيانات الحساسة من قانون لآخر وذلك نظرا إلى الاختلافات التقليدية بين الأنظمة القانونية وبالتالي صعوبة إيجاد توافق عالمي على تحديدها.

فقد حرص جميع المشرعين العرب على غرار ما ذهب إليه المشرعون حول العالم على إبراز تعريف خاص بالبيانات الحساسة، سواء من خلال المادة المخصصة لتعريف البيانات الشخصية كالمشرع الأردني في المادة 2 من قانون حماية البيانات الشخصية أو من خلال تعريف منفصل كالمشرع الجزائري في المادة 3 الفقرة 6 من القانون 18-07 الجزائري.

وقد أفرد كل من المشرع القطري والمصري فصلا خاصا بالبيانات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة، حيث سردا عددا من البيانات التي ترد ضمن فئة البيانات الحساسة مضيفا البيانات المتعلقة بالأطفال والصحة والعلاقة الزوجية والجرائم الجنائية[1].

[1] منى الأشقر جبور، محمود جبور، المرجع السابق، ص 83.

المبحث الثاني: معالجة المعطيات الشخصية

فالمشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة الأخرى سمح بمعالجة المعطيات الشخصية كمبدأ عام ولكن استثنى بعض أنواع المعطيات من المعالجة حفاظا لحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

ولقد عمد المشرع الجزائري من خلال القانون 18-07[1] إلى وضع مجموعة من القواعد لحماية الشخص الطبيعي من كل اعتداء يمس معطياته الشخصية حيث لا تتوفر هذه الحماية إلا إذا تمت معالجة هذه البيانات.

وقد نظم المشرع المعالجة في المواد 3[2] و7[3] إلى 45[4] والتي تطرقت إلى توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالمعالجة وأنواعها وشروطها، فضلا عن تعريف المسؤول عن المعالجة والسلطة الوطنية المكلفة بحماية المعطيات الشخصية.

وقد قسمنا المبحث الثاني إلى ثلاثة مطالب مفهوم معالجة المعطيات الشخصية (المطلب الأول)، وشروط معالجة المعطيات الشخصية (المطلب الثاني)، المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية والسلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم معالجة المعطيات الشخصية

إن معالجة المعطيات الشخصية يجب أن تتم في إطار احترام الحياة الخاصة والكرامة الإنسانية والحريات العامة للأفراد، ينقسم المطلب الأول إلى فرعين تعريف معالجة المعطيات الشخصية (الفرع الأول) وأنواع معالجة المعطيات الشخصية (الفرع الثاني).

---

[1] القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 03، المصدر نفسه.

[3] المادة 07، المصدر نفسه.

[4] المادة 45، المصدر نفسه.

الفرع الأول: تعريف معالجة المعطيات الشخصية

عرفها المشرع الجزائري في المادة 3 الفقرة 3 من القانون 18-07 بأنها كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملائمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل من أشكال الإتاحة أو الربط البيني أو التقريب، وأيضا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف[1].

نلاحظ أن المشرع الجزائري قد عرف المعالجة عن طريق تعداد مجموعة من العمليات التي تخضع لها المعطيات ذات الطابع الشخصي، دون حصر لها كما يشير مدلول النص أيضا أنه لا يشترط أن تترتب عن المعالجة تحويل أو تغيير في شكل المعلومة.

فقد اعتبر أن المعالجة تعتبر متحققة ولو احتفظت المعلومة الخاضعة للمعالجة بشكلها الأصلي، ويتضح أيضا أنها قد تكون بالطرق الآلية أو بالطرق التقليدية[2].

كما عرفتها القواعد الأوروبية الجديدة لسنة 2016 بأنها كل عملية أو مجموعة من العمليات تنجز بمساعدة طرق آلية أو بدونها، وتطبق على العمليات ذات الطابع الشخصي مثل الجمع والتسجيل والتنظيم والهيكلة أو الحفظ أو التعديل أو الاستخراج أو التشاور أو الاستخدام أو الاتصال عن طريق الإرسال أو النشر أي شكل أخر من أشكال الإتاحة أو التسوية أو الترابط أو المحو أو التدمير[3].

أما المشرع التونسي فقد عرف معالجة المعطيات بأنها العمليات المنجزة سواء آليا أو يدويا، من طرف شخص طبيعي أو معنوي، والهادفة خاصة إلى جمع معطيات

---

[1] المادة 3/ف3 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] صبرينة جدي، حماية المعطيات الشخصية في قانون 07/18، تعزيزا للثقة بالإدارة الإلكترونية وضمان لفعاليتها، أعمال الملتقى الوطني النظام العام القانوني للمرفق العام الالكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د. ت.ن.

[3] رشام ليديا، الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محمد أولحاج، البويرة، نوقشت 2019/09/30، ص ص 12-13.

شخصية أو تسجيلها أو حفظها أو تنظيمها أو تغييرها أو استغلالها أو استعمالها أو إرسالها أو توزيعها أو نشرها أو إتلافها أو الاطلاع عليها، وكذلك جميع العمليات المتعلقة باستغلال قواعد البيانات أو الفهارس أو السجلات أو البطاقات أو الربط البيني[1].

حسب التشريع البحريني فهي العمليات يتم إجراؤها على بيانات شخصية بوسيلة آلية أو غير آلية، ومن ذلك جمع تلك البيانات أو تسجيلها أو تنظيمها أو تصنيفها في مجموعات أو تخزينها أو تحويرها أو استخدامها أو استعادتها أو تعديلها أو الإفصاح عنها عن طريق بثها أو نشرها أو نقلها أو إتاحتها للغير أو دمجها أو حجبها أو مسحها أو تدميرها[2].

الفرع الثاني: أنواع معالجة المعطيات الشخصية

تنقسم معالجة المعطيات الشخصية إلى نوعين، يتمثل النوع الأول في المعالجة اليدوية التي تتم بطرق ووسائل تقليدية، والنوع الثاني يتمثل في المعالجة الآلية التي تتم باستخدام الآلة.

أولا: تعريف المعالجة اليدوية

تعرف المعالجة اليدوية بأنها عملية تنظيم وحفظ البيانات الشخصية في ملفات عادية أو أوعية ورقية، حيث تستعمل فيها وسائل تقليدية من السجلات والأرشيفات والدفاتر والمذكرات وغيرها[3].

---

[1] قانون أساسي تونسي، عدد 63 -2004، يتعلق بحماية المعطيات الشخصية الصادر في 27 يوليو 2004.

[2] العيداني محمد، ويوسف زروق، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر، على ضوء القانون 18-07 (المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، الجزائر 2018، ص ص 119-120.

[3] رشام ليديا، المرجع السابق، ص 16.

وقد عرفها المشرع الجزائري في مادته 3 الفقرة 3 بأنها أي عملية منجزة بشكل يدوي[1].

ثانيا: تعريف المعالجة الآلية

أما المعالجة الآلية فتعرف بأنها مجموعة من العمليات المنجزة كليا أو جزئيا بواسطة طرق آلية، مثل تسجيل المعطيات وتطبيق عمليات منطقية أو حسابية على هذه المعطيات أو مسحها أو استخراجها أو نشرها أو تغييرها[2].

ففي نطاق لغة المعلوماتية يقصد بالمعالجة العمليات التي تنفذ على البيانات للحصول على المعلومات، وعلى الرغم من استعمال الحاسوب يبقى أساسيا لمعالجة المعطيات الشخصية في الوقت الحالي باعتباره الوسيلة الفعالة لإنتاج معلومات جديدة انطلاقا من المعلومات المعالجة.

فهذا التعريف ينطبق على مختلف صور المعالجة، والمقصود هنا المعالجة الآلية واليدوية، فتحقيق أهداف المعالجة لا يتوقف على استخدام تقنية وهو طرح صائب فالمعالجة الآلية قد تسبقها معالجة يدوية، حيث لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في جمع المعطيات وتنظيمها[3].

إن المشرع الجزائري يستخدم هذين المصطلحين كمترادفين أي لا يميز بينهما، فنظام المعالجة الآلية للمعطيات يعني المنظومة المعلوماتية والعكس صحيح[4].

---

[1] المادة 3/ف 3 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 3 الفقرة 3، المصدر نفسه.

[3] صبرينة جدي، المرجع السابق.

[4] شوقي يعيش تمام ومحمد خليفة، نظام المعالجة الآلية للمعطيات الإلكترونية كأساس للحماية الجزائية في التشريع الجزائري، مجلة حبلا الأبحاث القانونية المعمقة، المجلد3، العدد 25، 2018، ص 11.

ثالثا: استثناء بعض أنواع المعطيات من المعالجة

استثنى المشرع الجزائري حسب المادة[1]5 فقرة 2 و3و4و5 من نفس القانون 18-07[2] بعض المعالجات نذكر منها

-معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي يكون غرضها المتابعة العلاجية أو الطبية الفردية للمرضى.

-المعالجات التي يكون هدفها الرقابة من قبل الهيئات المكلفة بالتأمين الصحي.

-المعالجات التي تتم داخل مؤسسات الصحة من قبل الأطباء المسؤولين عن البيانات الطبية[3].

المطلب الثاني: شروط معالجة المعطيات الشخصية

ألزم المشرع الجزائري المسؤول عن المعالجة قبل قيامه بمعالجة المعطيات الشخصية للشخص المعني بجملة من الشروط تناولتها المواد 7، 8و21 من القانون 18-07، والتي تلزم المسؤول عن المعالجة قبل قيامه بمعالجة المعطيات الشخصية للشخص المعني[4].

حيث قسمنا المطلب الثاني إلى فرعين موافقة الشخص المعني (الفرع الأول)، وإجرائي التصريح والترخيص (الفرع الثاني).

الفرع الأول: موافقة الشخص المعني

تناولت المواد 7 و8 موافقة الشخص المعني على معالجة معطياته الشخصية كمبدأ أساسي يرتكز عليه المسؤول عن المعالجة في القيام بعمله، كما أوجبت على هذا

---

[1] المادة 5 من القانون18-07، المصدر السابق.

[2] القانون 18-07، المصدر نفسه.

[3] بوقرة مبروكة، طالبي اسيا، الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 18-07، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021، ص14.

[4] حليمة علالي، المرجع السابق، ص19

الأخير عدم اطلاع الغير على المعطيات الخاضعة للمعالجة في حالة إذا لم يقم بالمعالجة شخصيا إلا بعد الموافقة الصريحة للشخص المعني الكامل الأهلية، أما إذا كان عديم أو ناقص الأهلية فتخضع الموافقة للقواعد المنصوص عليها في القانون العام[1].

كما ذكرت المادة 7 مجموعة من الاستثناءات على هذا المبدأ منها أن موافقة الشخص المعني لا تكون ضرورية إذا كانت الاحترام التزام قانوني يخضع له الشخص المعني أو المسؤول عن المعالجة إذا كانت لحماية حياة الشخص المعني لتنفيذ عقد يكون الشخص المعني طرفا فيه أو لتنفيذ إجراءات سابقة للعقد اتخذت بناءا على طلبه ... الخ[2].

كما يمكن للولي الشرعي لعديم أو ناقص الأهلية القيام بذلك، كما يمكن للشخص المعني أن يتراجع عن موافقته في أي وقت إذا رأى أن ذلك يمس بحرمة حياته الخاصة، بالإضافة إلى السرية في التعامل مع هذه الحالات ومنع إطلاع الغير بها إلا بموافقة المعني بالمعالجة، وهي ضمانات هامة من شأنها عدم المساس بحرمة الحياة الخاصة للأفراد[3].

أما المعطيات الخاصة بالأطفال وحسب المادة 8 من القانون 18-07 فإن معالجتها متوقفة على موافقة ممثله الشرعي متى استدعت مصلحة الطفل الفضلى لذلك، كما يمكن للشخص المعني أن يتراجع عن موافقته في أي وقت وهو ما أقرته الفقرة الثالثة من المادة 7 من نفس القانون.

---

[1] المرجع نفسه، ص20.

[2] حليمة علالي، المرجع السابق، ص20.

[3] يزيد بوحليط، عبد الرحمان فنطاسي، الحماية الجزائية والإدارية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون 18-07، مجلة أبحاث قانونية، العدد 2، ديسمبر2021، ص59.

ومن ناحية أخرى فإن موافقة الشخص المعني لا تكون واجبة إذا كانت المعالجة ضرورية لحماية حياة الشخص المعني أو لتحقيق مصلحة مشروعة من قبل المسؤول، أو لتنفيذ مهمة تدخل ضمن مهام السلطة العمومية[1].

الفرع الثاني: إجرائي التصريح والترخيص

نص المشرع عليهما في المادة 12 بينما أورد الأحكام الخاصة بالتصريح في المواد من 13إلى 16، أما الأحكام المتعلقة بالترخيص فقد نظمها من المواد 17 إلى 21.

أولا: التصريح:

هو طلب يودع لدى السلطة الوطنية مقابل الحصول على وصل في أجل أقصاه 48 ساعة يمكن المسؤول عن المعالجة وبمجرد استلامه الوصل وتحت مسؤوليته المباشرة في أعماله[2] ويتضمن الوصل العديد من المعلومات كاسم وعنوان المسؤول وطبيعة المعطيات والمرسل إليهم ومدة الحفظ وغيرها، كما حدد القانون الحالات التي لا تخضع لإلزامية التصريح[3]، وقد ميز القانون 07/18 [4]عدة أنواع من التصاريح وذلك بالرجوع إلى أحكام المواد 13[5]/14[6]/15[7]/ [8] 16.

---

[1] تومي يحي، الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون رقم 18-07 دراسة تحليلية، جامعة يحي فاري، المدية، دراسة تحليلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 40، العدد 2، 2019، ص 1534.

[2] محمد العيداني ويوسف زروق، المرجع السابق، ص 122.

[3] المرجع نفسه، ص122.

[4] القانون 18-07، المصدر السابق.

[5] المادة 13، المصدر نفسه.

[6] المادة 14، المصدر نفسه.

[7] المادة 15، المصدر نفسه.

[8] المادة 16، المصدر نفسه.

1/التصريح الالزامي:

اشترط المشرع على المسؤول عن المعالجة ضرورة تقديم طلب بطريق كتابي أو الكتروني لدى السلطة الوطنية المختصة بحماية المعطيات الشخصية قصد الحصول على ترخيص مسبق لمعالجة المعطيات، حيث يمكنه الحصول على وصل إيداع الطلب يدويا أو الكترونيا في أجل 48 ساعة [1]ويجب أن تتضمن حسب المادة 14 من نفس القانون على اسم وعنوان المسؤول عن المعالجة وعند الاقتضاء:

- اسم وعنوان ممثله.
- طبيعة المعالجة وخصائصها والأغراض المقصودة منها.
- وصف فئات الأشخاص المعنيين أو فئات المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بهم.
- فئات الأشخاص المرسل إليهم الذين قد تصل إليهم المعطيات.
- طبيعة المعطيات التي يعتزم إرسالها إلى دول أجنبية.
- مدة حفظ المعطيات.
- المصلحة التي يمكن الشخص المعني عند الاقتضاء أن يمارس لديها الحقوق المخولة له بمقتضى أحكام هذه الحقوق وكذا الإجراءات المتخذة لتسهيل ممارسة هذه الحقوق.
- وصف عام يمكن من تقييم أولي لمدى لملائمة التدابير المتخذة من أجل ضمان سرية وأمن المعالجة.
- الربط البيني أوكل أشكال التقريب الأخرى بين المعطيات وأيضا التنازل عنها للغير أو معالجتها من الباطن تحت أي شكل من الأشكال سواء مجانا أو بمقابل ويجب إخطار السلطة الوطنية حالا بالتغييرات للمعلومات الواردة أعلاه أو أي حذف يطال المعالجة

[1] يزيد بوحليط، عبد الرحمان فنطاسي، المرجع السابق، ص60.

أو في حالة التنازل عن ملف المعطيات يلتزم المتنازل له إتمام إجراءات التصريح المنصوص عليها في هذا القانون[1].

2/ التصريح العادي: الذي يستوجب أن تتوفر فيه كل البيانات المذكورة في المادة 14[2].

3/ التصريح البسيط: هو عبارة عن تصريح تحدد فيه السلطة الوطنية قائمة بأصناف معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي ليس من شأنها الأضرار بحقوق وحريات الأشخاص المعنيين وحياتهم الخاصة[3].

إذ نصت المادة 15 أن يحتوي التصريح البسيط على البيانات الستة الأولى فقط المنصوص عليها في المادة 14 وعلى السلطة الوطنية أن تحدد قائمة بأصناف المعالجات الآلية وغير الآلية الخاضعة للتصريح المبسط، كما نصت المادة 14 في فقرتها الأخيرة وبشكل صريح في حالة التنازل عن ملف المعطيات أن يتم المتنازل له إجراءات التصريح[4].

في حين أوجبت فقط إخطار السلطة الوطنية في حالة تغيير المعلومات المذكورة في المادة 14أو أي حذف يطال المعالجة وفي هذا يطرح التساؤل إذا ما تم التغيير عن التصريح وبالتالي تقوم الجريمة المعاقب عليها في المادة 56 أم لا[5].

4/ التصريح غير الإلزامي: يمس المعالجات التي يكون الغرض منها فقط مسك سجل مفتوح ليطلع عليه الجمهور، أو كل شخص يثبت أن له مصلحة مشروعة في ذلك مع لزوم

---

[1] المادة 14 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 14، المصدر نفسه.

[3] المادة 15، المصدر نفسه.

[4] عز الدين طباش، الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري، دراسة فيظل قانون 18-07 المتعلق حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 2، 2018، ص ص 39-40

[5] عزالدين طباش، المرجع السابق، ص ص 39-40.

الكشف للعموم عن هوية المسؤول عن المعالجة، وهذا وفقا لأحكام المادة 16[1] من نفس القانون.

ثانيا: الترخيص

هو بمثابة قرار صادر عن السلطة الوطنية حيث تخضع هذه الأخيرة وبعد دراسة التصريح المودع لديها أي معالجة تتضمن إخطار ظاهرة على احترام وحماية الحياة الخاصة لترخيص مسبق بواسطة قرار مسبب يبلغ إلى المسؤول عن المعالجة في آجال 10 أيام من تاريخ إيداع التصريح.

ولا يمكن بأي حال الترخيص لمعالجة المعطيات الحساسة إلا فيما يتعلق بالمصلحة العامة، وتكون ضرورية لضمان ممارسة المهام القانونية أو النظامية للمسؤول عن المعالجة أو بعد موافقة الشخص المعني كما جاء في نص المادة 18 من نفس القانون.

ونصت أيضا على حالات أخرى ذكرها المشرع على سبيل الحصر يمكن فيها الحصول على المعلومات الواجب أن يتضمنها الترخيص والآجال القانونية للرد على طلب الترخيص[2].

كما يمكن أن ترخص السلطة الوطنية لمعالجة المعطيات الشخصية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة للبحث والدراسة أو التقييم في مجال الصحة في إطار احترام المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون[3].

---

[1] كبلوتي أمال، الحماية القانونية للأشخاص الطبيعية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون وعلوم جنائية، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019، ص22.

[2] محمد العيداني ويوسف زروق، المرجع السابق، ص 122.

[3] المادة 21 من القانون 18-07، المصدر السابق.

كما يجب أن يتضمن الترخيص نفس المعلومات التي يتضمنها التصريح وكذلك يجب على السلطة الوطنية أن تتخذ قرارها في أجل شهرين من تاريخ إخطارها ويمكن تمديد هذا الأجل بسبب رئيسها. [1]

المطلب الثالث: المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية والسلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

نظم المشرع الجزائري المسؤول عن المعالجة في المواد 3[2] فقرة 12 و32 إلى 45 ونظم السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية في المواد 22[3] الى 31[4] من هذا القانون.

سنقسم المطلب الثالث إلى فرعين المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية (الفرع الأول)، والسلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية

تناولت المادة 3 فقرة 12و13 تعريف وأنواع المعالجة بينما تناولت المواد من 32 إلى 45 التزامات المسؤول عن المعالجة سواء اتجاه الشخص المعني أو أثناء عملية المعالجة.

أولا: تعريف المعالج وأنواعه

1/ تعريف المعالج: نصت المادة 3فقرة 12و13 على تعريف المسؤول عن المعالجة والمعالج من الباطن يمكن أن نستنتج أن المعالج هو ذلك الشخص الذي يقوم بمعالجة المعطيات الشخصية أما لحسابه أو لحساب المسؤول عن المعالجة[5].

---

[1] المادة 20، المصدر نفسه.

[2] المادة 3/ف 12،32، إلى 45، المصدر نفسه.

[3] المادة 22، المصدر نفسه.

[4] المادة 31، المصدر نفسه.

[5] المادة 3/ف 12 و13، من القانون 18-07، المصدر السابق.

2 / أنواع المعالج:

المعالج الأصلي: هو كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص أو كيان أخر يقوم لوحده أو مع الغير بتحديد الأهداف من معالجة المعطيات ووسائلها، وقد أطلق عليه المشرع الجزائري مصطلح المسؤول عن المعالجة.

المعالج من الباطن: وهو كل شخص معنوي عام أو خاص أو كل شخص طبيعي أو أي كيان أخر يقوم بمعالجة المعطيات الشخصية لحساب المسؤول عن المعالجة.[1]

ثانيا: التزامات المسؤول عن المعالجة

يقع على عاتق المسؤول عن المعالجة عدة التزامات في إطار عملية معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ويتمثل ذلك في التزاماته اتجاه الشخص المعني وأثناء عملية المعالجة.

1/ التزاماته اتجاه الشخص المعني:

أوجب المشرع في المواد 34[2] الى 36[3] على المسؤول عن المعالجة تمكين الشخص المعني من ممارسة مجموعة من الحقوق فيما يخص معطياته الشخصية.

يحظى الشخص المعني بعدة حقوق عالجتها مختلف التشريعات المقارنة منحها له القانون في إطار عملية المعالجة كضمان لحماية بياناته الشخصية وخصوصيته من الاعتداء عليها في البيئة الافتراضية.

وحسب المادة 3 فقرة 2[4] من القانون 18-07 يقصد بالشخص المعني كل شخص طبيعي تكون المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به موضوع المعالجة وعليه سنتناول حقوق الشخص المعني حسب التشريع الجزائري والمقارن.

---

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص ص 22 23.

[2] المادة 34 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[3] المادة 36 من المصدر نفسه

[4] المادة 3/ ف 2، المصدر نفسه.

ا/ الحق في الإعلام في التشريع الجزائري والمقارن: يعتبر الحق في الإعلام بكافة أشكاله من الحقوق المكرسة دستوريا وقانونيا.

يعتبر الحق في الإعلام من أساسيات الحماية خاصة أن الأسباب الحقيقية للتشريع هي أن تمنع عملية جمع البيانات الشخصية وأيضا معالجتها دون علم صاحبها.

لذا ألزم المسؤول أو من يمثله عن المعالجة باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والتدابير اللازمة لتوفير المعلومات للمعنيين بطريقة واضحة ومفهومة ودقيقة وشفافة ويمكن استيعابها.[1]

أوجبت المادة 32 من القانون 07/18 على المسؤول عن المعالجة أو من يمثله إعلامه مسبقا وبصفة واضحة وصريحة ودون لبس كل شخص يتم الاتصال به قصد جمع معطياته الشخصية بالعناصر التالية: هوية المسؤول عن المعالجة والهدف منها كل معلومة إضافية مفيدة لاسيما المرسل إليه ومدى الزامية الرد والآثار المترتبة عن ذلك وحقوقه ونقل المعطيات إلى بلد أجنبي.

والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يحدد الوسيلة التي يتم بها هذا الإخبار أو إعلام الشخص المعني بالمعالجة، ولا المدة التي يتعين إعلامه فيها قبل البدء في المعالجة على خلاف تشريعات أخرى كالمشرع التونسي مثلا الذي أوجب أن يتم الإعلام عن طريق وسائل مضمونة الوصول تترك أثرا كتابيا في أجل في مدة محددة لا تقل عن شهر (30 يوم) قبل التاريخ المحدد لمعالجة المعطيات الشخصية[2].

---

[1] رشام ليديا، المرجع السابق، ص54.

[2] نص المادة 31 من القانون التونسي 2004/63 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية: "يجب اعلام الأشخاص الذين ستجمع عنهم المعطيات الشخصية مسبقا وبأي وسيلة تترك أثرا كتابيا بما يلي:

نوع المعطيات الشخصية المراد معالجته ان أهداف معالجة المعطيات الشخصية، الطابع الالزامي أو الاختياري لأجوبتهم، نتائج عدم الجواب، اسم الشخص الطبيعي أو المعنوي المستفيد من المعطيات أو الذي له حق النفاذ اليها و مقره، اسم المسؤول عن المعالجة و لقبه أو تسميته الاجتماعية و ممثله عند الاقتضاء و مقره، حقهم في النفاذ ، حقهم في الرجوع

ب/ الحق في الولوج: يقصد به وصول المعني إلى بياناته الشخصية بغية الإطلاع عليها ومعرفة كل ما يتعلق به من بيانات شخصية تخصه تم تسجيلها على الكمبيوتر ومصادرها وطرق معالجتها وكذا مضمون البيانات المتعلقة به بعد معالجتها.

فهذا الحق الممنوح للشخص كضمانة وقائية لاحقة لحماية حقه في الخصوصية لا يقتصر على توفير سبل معرفته بمضمون البيانات والمعلومات التي تم تخزينها في الكمبيوتر بل يشمل أيضا حقه في معرفة مصدرها وطرق معالجتها آليا والأسس التي قام عليها نظام المعالجة. [1]

لقد منحت المادة 34[2] من القانون 18-07 حق الولوج للمعني بالمعالجة بقصد استفسار المسؤول عن المعالجة والتأكد من معالجة بياناته من عدمها وأغراضها وفئات المعطيات التي تنصب عليها والجهات التي أرسلت إليها.

كما أن المشرع الجزائري لم يحدد طريقة تقديم هذه المعلومات وفي الغالب تكون عن طريق رسالة إلكترونية أو على دعامة ورقية أو من خلال مقابلة شخصية من جانب أخر منح المشرع الحق للمسؤول عن المعالجة أن يطلب من السلطة الوطنية تحديد آجال الإجابة على طلبات الولوج المشروعة كما يمكنه تقديم اعتراض على الطلبات التعسفية والتي يقع على عاتقه عبئ إثباتها[3].

عن الموافقة على المعالجة في كل وقت، حقهم في الاعتراض على معالجة معطياتهم الشخصية، مدة حفظ المعطيات، وصف نوجز للاحتياطات المتخذة لضمان أمان المعطيات الشخصية، البلد الذي يعتزم المسؤول عن المعالجة نقل المعطيات الشخصية إليها عند الاقتضاء.

[1] سعيداني نعيم، الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في مجال المعلوماتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021-2022، ص 212.

[2] المادة 34 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[3] يزيد بوحليط، عبد الرحمان فنطاسي، المرجع السابق، ص63.

ج/ الحق في التصحيح: إن إطلاع الشخص المعني على بياناته الشخصية التي تكون محلا للمعالجة يمكنه من ممارسة حقه في التصحيح وذلك بحصوله من المسؤول عن المعالجة مجانا على تحيين أو تصحيح أو مسح أو غلق المعطيات الشخصية بسبب الطابع غير المكتمل أو غير الصحيح لتلك المعطيات على الخصوص أو لكون معالجتها ممنوعة قانونا. وهو ما تقتضيه المادة 9 [1]في بندها د إذ يحق لكل شخص أن يطلب تصحيح بياناته الشخصية أو استكمالها أو تحيينها أو حجبها أو محوها متى كانت هذه البيانات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مناسبة أو قديمة أو كانت معالجتها ممنوعة قانونا. [2]

وقد حدد القانون مدة 10 أيام للقيام بالتصحيحات اللازمة مجانا من قبل المسؤول عن المعالجة من إخطاره، طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 35 [3]من القانون 18-07 وفي حالة الرفض أو عدم الرد على الطلب خلال هذا الأجل يحق للشخص المعني إيداع طلب التصحيح لدى السلطة الوطنية، التي تكلف أحد أعضائها للقيام بكل التحقيقات الضرورية والعمل على إجراء التصحيحات اللازمة في أقرب الآجال وأخبار الشخص المعني بمآل طلبه. [4]

أما المشرع التونسي فقد نص على حق الشخص المعني أو ورثته التقدم بطلب التصحيح وفرضه كواجب على السلطات العمومية والجماعات المحلية بموجب نص المادة 55 منه. [5]

---

[1] المادة 9 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] منى الأشقر جبور، محمود جبور، المرجع السابق، ص 149.

[3] المادة 35، المصدر نفسه.

[4]جوهر قوادري صامت، الضوابط القانونية لمعالجة البيانات الشخصية إلكترونيا، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 02، 2020، ص 478.

[5] نص الفصل 55 من القانون التونسي رقم 2004/63 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية:" يجب على الأشخاص المذكورين بالفصل 53 من هذا القانون أن يقوموا بإصلاح البطاقات التي بحوزتهم أو إتمامها أو تعديلها أو تحيينها أو

د/ الحق في الاعتراض: لقد أعطى المشرع الجزائري للشخص المعني بالمعطيات الشخصية الحق أن يعترض على معالجة معطياته الشخصية وذلك وفق المادة 36[1] من القانون 18-07 وكذلك له الاعتراض على استعمال المعطيات المتعلقة به لأغراض حمائية ولاسيما التجارية من طرف المسؤول عن المعالجة.

لكن استثنى المشرع في أنه ليس للمعني بالمعطيات الشخصية أن يعترض إذا تعلق الأمر بالتزام قانوني أو حالة إذا استبعد بموجب إجراء صريح في المحرر الذي يرخص بالمعالجة المادة 36[2].

أما المشرع التونسي فنص على حق الاعتراض في القانون رقم 46 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

ولم يقيد المشرع الجزائري حق الاعتراض بنوع معين من المعالجة بل أجازه سواء في إطار المعالجة الآلية وغير الآلية وسواء كانت المعالجة من طرف هيئة عمومية أو خاصة[3].

كما يشمل الاعتراض الذي نصت عليه المادة 36 سواء المعطيات المحصل عليها لدى الشخص المعني أو تلك المحصل عليها لدى الغير، ولما كان حق الاعتراض حقا شخصيا لا يملكه إلا الشخص المعني فإنه لا يجوز أن يمارسه غيره نيابة عنه، وإنما أن يستند لأسباب أخرى لرفض المعالجة، كأن يحتج بالسر المهني أو بواجب حماية حرمة الحياة الخاصة.

التشطيب على المعطيات التي إذا أعلمهم المعني بالأمر أو وليه أو ورثته بعدم صحة المعطيات الشخصية المضمنة بها أو نقصها وذلك بأي وسيلة تترك أثرا كتابيا".

[1] المادة 36 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 36 من القانون 18-07، المصدر نفسه.

[3] عز الدين طباش، المرجع السابق، ص 37-38.

وبالتالي يبقى الشخص المعني هو الوحيد الذي يحق له الاعتراض حتى وإن تم جمع المعطيات لدى الغير، باعتبار أن له حق الإعلام بمقتضى المادة 32[1] التي ألزمت المسؤول عن المعالجة بضرورة إعلامه بالعملية حتى وإن كانت المعطيات المراد الحصول عليها موجودة[2].

ه/ الحق في منع الاســـتكشـــاف المباشـــر: نص المشـــرع الجزائري على الحق في منع الاستكشاف المباشر وفق المادة 37[3] من نفس القانون أن للمعني الحق في الاعتراض على معالجة معطياته الشخصية إذا ما كان الهدف الدعاية أو تحقيق الربح المادي، كما له الحق في منع استخدام بياناته في الاستكشاف المباشر بواسطة أي وسيلة ودون موافقته[4].

وهو الأمر المهم الذي حمى كل الأ شخاص خا صة زبائن الهاتف النقال والتي ت صلهم يوميا ر سائل دعائية وم سابقات وهمية بدون معرفة كيفية و صول أرقامهم إلى المرســـلين، وبدون معرفة المرســـل وهويته، لكي يطلب منه إيقاف هذه الرســـائل إلا أنه يرخص بالا ستكشاف المبا شر عن طريق البريد الإلكتروني إذا ما طلبت البيانات مبا شرة من المرسل إليه بمناسبة بيع أو تقديم خدمات، إذا كان الاستكشاف المباشر يخص منتجات أو خدمات مت شابهة يقدمها نفس الـ شخص الطبيعي أو المعنوي مع تبيان شكل صريح للمرسل إليه إمكانية الاعتراض.[5]

---

[1] المادة 32 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] حليمة علالي، المرجع السابق، ص25.

[3] المادة 37، المصدر نفسه.

[4] المادة 37 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[5] محمد فارة، مكاوي إبراهيم، الحماية الجزائية للأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون 18-07، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019، ص 56.

2/ التزاماته أثناء عملية المعالجة: نص المشرع الجزائري على هذه الالتزامات في المواد 38 [1]إلى 45[2] من القانون 18-07 اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بهدف ضمان سلامتها أثناء معالجتها كما ألزمه بضرورة احترام سرية هذه المعطيات الشخصية.

ا/ سرية وسلامة المعطيات: انطلاقا من المادة 38 من نفس القانون السالف الذكر التي تلزم المسؤول عن المعالجة باتخاذ كافة التدابير التقنية والتنظيمية الملائمة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من الإتلاف العرضي أو غير المشروع أو الضياع العرضي أو التلف أو النشر أو الولوج غير المرخصين، خصوصا عندما تستوجب المعالجة إرسال معطيات عبر شبكة معينة، وكذا حماية المعطيات من معالجتها بطريقة غير المشروعة.

وعلى وجه الخصوص عندما تستوجب المعالجة إرسال معطيات عبر شبكة معينة بما في ذلك شبكة الإنترنت، يجب أن يتضمن هذه التدابير المذكورة مستوى ملائم من الحماية على أساس المخاطر التي تمثلها المعالجة وطبيعة المعطيات الواجب حمايتها[3].

ويتحمل المسؤول عن المعالجة سلامة المعطيات حتى ولو لم يقم بالمعالجة شخصيا، ففي الحالة التي تجري فيها المعالجة لحساب المسؤول عن المعالجة فإن هذا الأخير يلزمه اختيار معالج من الباطن.[4]

يقدم ضمانات كافية تتعلق بتدابير السلامة المتعلقة بالمعالجة، فإن هذا الأخير يلزمه اختيار معالج من الباطن يقدم ضمانات كافية تتعلق بتدابير السلامة المتعلقة بالمعالجة

[1] المادة 38، المصدر نفسه.

[2] المادة 45، المصدر نفسه.

[3] بوقرة مبروكة، طالبي آسيا، المرجع السابق، ص27.

[4] صبرينة جدي، المرجع السابق.

التي يلزم القيام بها، كما يتحمل مسؤولية ضمان احترام هذه التدابير، ويعد مقدمو خدمات الإنترنت بمثابة معالجين من الباطن[1].

يجب على المسؤول عن المعالجة أن يلتزم بضمان سرية البيانات الشخصية وكذلك المعالج من الباطن وكافة الأشخاص الذين اطلعوا أثناء ممارستهم لمهامهم على معطيات ذات طابع شخصي، ويستمر ذلك حتى بعد انتهاء مهامهم تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.

فأما التدابير التنظيمية فتتعلق أساسا بتنظيم الولوج أو الدخول وانتقاء وتكوين ومراقبة الأجزاء وصيانة المعدات وتوفير تجهيزات وبرمجيات جديدة لتعويض المستهلكة منها، إعداد نسخ احتياطية من قواعد المعطيات واتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة الحرائق والسرقة وغيرها من الإجراءات.

أما التدابير التقنية فتتمثل في استعمال مجموعة من التقنيات مثل برامج مضادة للفيروسات ومحاولة الدخول بدون إذن أو عرقلة أنظمة تعديل المعطيات وتقنية التشفير أو الترميز بالنسبة لمحاولات الاختراق[2].

ويقصد بالتشفير أو الترميز بأنه آلية يتم بمقتضاها ترجمة معلومة مفهومة إلى معلومة غير مفهومة عبر تطبيق بروتوكولات سرية قابلة للانعكاس، أي يمكن إرجاعها لحالتها الأصلية، كما يقصد به أيضا كتابة البيانات برموز سرية بحيث يصبح فهمها متعذرا على من لا يحوز مفتاح الشفرة.[3]

---

[1] تومي يحي، المرجع السابق، ص 1539.

[2] صبرينة جدي، المرجع السابق.

[3] ساسي اتوشن وأبو بكر سليماني، الحماية الجنائية للحياة الخاصة عبر الأنترنيت، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2012-2013 ص 59.

ب/ التزام المسؤول عن المعالجة فيما يخص المعالجة المرتبطة بخدمات التصديق الإلكتروني والمتعلقة بمجال الاتصالات الإلكترونية: نصت على هذين الالتزامين المادتين 42 و43 حيث أوجبت المادة 42 على المسؤول عن المعالجة بعدم القيام بمعالجة المعطيات التي تم جمعها لأغراض تسليم وحفظ الشهادات المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني إلا كان له ذات الغرض، أما المادة 43 فقد ألزمته بضرورة إبلاغ كل من السلطة الوطنية والشخص المعني بكل مساس بالمعطيات الشخصية المعالجة في شبكات الاتصالات الإلكترونية المفتوحة للجمهور[1].

ج/ الالتزام الخاص بنقل المعطيات نحو الخارج: نصت عليه المادة 44 حيث لا يجوز للمسؤول عن المعالجة القيام بنقل المعطيات الشخصية نحو دولة أجنبية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطة الوطنية، بعدما تقدر المستوى الكافي التي تتضمنه هذه الدولة من حماية لحقوق وحريات الأفراد، غير أنه يمكن أن تتم عملية النقل إلى دولة أجنبية لا يتوفر فيها هذا الشرط وفق ما أوردت المادة 45 من القانون 18-07[2].

الفرع الثاني: السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

نص عليها المشرع الجزائري في المواد من 22[3] الى 31[4].

أولا: تعريفها وتشكيلتها

هي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي والإداري، وتنشأ لدى رئيس الجمهورية، مقرها الجزائر العاصمة تتكون من 13 عضو، يعينون بمرسوم رئاسي لعهدة مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد، منهم 3 أعضاء بما فيهم الرئيس يعينهم

[1] علالي حليمة، المرجع السابقة، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

[3] المادة 22 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[4] المادة 31، المصدر نفسه.

رئيس الجمهورية من ذوي الاختصاص، و3 قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء وعضو عن كل غرفة من البرلمان، وممثل واحد عن كل من:

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- وزير الدفاع الوطني.
- وزير الشؤون الخارجية.
- وزير الداخلية.
- وزير العدل.
- وزير البريد والمواصلات.
- وزير الصحة.
- وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كما يمكن للسلطة الوطنية الاستعانة بأي شخص مؤهل من شأنه مساعدتها في أشغالها، ويمكن للسلطة الوطنية إصدار أنظمة تحدد فيها الشروط والضمانات للشخص المعني متى تعلق الأمر بحرية التعبير والصحة والتشغيل والبحث التاريخي والإحصائي والعلمي والمراقبة عن بعد واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا بالتنسيق مع القطاعات المعنية.[1]

تقوم السلطة الوطنية بإنشاء ومسك السجل الوطني لحماية المعطيات الشخصية تقيد فيه كل الملفات المعالجة من طرف الهيئات العمومية والخاصة، وكذا التصريحات والتراخيص المسلمة، وأيضا هويات الأشخاص المسؤولين عن المعالجة وكل المعطيات والمعلومات[2]، التي ينص عليها التنظيم الخاص بتحديد شروط وكيفيات مسك السجل الوطني.

[1] العيداني محمد ويوسف زروق، المرجع السابق، ص 123.

[2] المادة 28 من القانون 18-07، المصدر السابق.

ويمكن للسلطة الوطنية إصدار أنظمة تحدد فيها الشروط والضمانات للشخص المعني، متى تعلق الأمر بحرية التعبير والصحة والشغل والبحث التاريخي والإحصائي والعلمي والمراقبة عن بعد واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا بالتنسيق مع القطاعات المعنية[1].

وهذا من قبيل إرساء قواعد معلومة وإطار مشروع لممارسة هذه العمليات دون الرجوع في كل مرة إلى السلطة الوطنية، وطبقا للمادة 27 تزود بأمانة تنفيذية يسيرها أمين تنفيذي ويساعده في مهامه مستخدمون[2].

ثانيا: سلطاتها

من خلال استقراء مواد القانون 18-07 نلاحظ إن لهذه الهيئة 3 سلطات:

1/ سلطة الضبط: نصت المادة 25 [3]من القانون 18-07 تكشف للسلطة الوطنية بالسهر على مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأحكام هذا القانون، وضمان عدم انطواء استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أي أخطار لحقوق الأشخاص والحريات العامة والحياة الخاصة وتتمثل مهامها في:

- منح التراخيص وتلقي التصريحات التي تتعلق بمعالجة المعطيات الشخصية.
- تبيان حقوق وواجبات الأشخاص المعنيين والمسؤولين عن المعالجة وإعلامهم بها.
- وضع قواعد السلوك والأخلاقيات التي تخضع لها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي فضلا عن الترخيص بنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي نحو الخارج ووفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 44 من القانون 18-07[4].

---

[1] المادة 29، المصدر نفسه.

[2] المادة 27، المصدر نفسه.

[3] المادة 25، المصدر نفسه.

[4] المادة 44، المصدر نفسه.

وهي ذات الشروط التي أكد عليها قانون الإتحاد الأوروبي فيما يخص حماية البيانات الشخصية، حيث يحضر نقل البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي ما لم يتم التأكد من توفير مستوى كاف من الحماية لدى تلك الدولة التي سينقل إليها هذه البيانات[1].

2 / السلطة العقابية: من خلال المادة 44 [2]من القانون 18-07 تتخذ السلطة الوطنية في حق المسؤول عن المعالجة في حال خرقت أحكام هذا القانون الإجراءات الإدارية، الإنذار أو الاعذار أو السحب المؤقت لمدة لا تتجاوز سنة، أو السحب النهائي لوصول التصريح أو الترخيص أو الغرامات[3]، مع تقديم أي اقتراح من شأنه تبسيط وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لمعالجة المعطيات.

3/ سلطة تقديم اقتراحات تشريعية: منح القانون بموجب المادة 25 للسلطة الوطنية حق تقديم أي اقتراح تراه مناسبا لتبسيط وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[4].

ومما تقدم يمكن القول أن المشرع الجزائري قد عرف معالجة المعطيات الشخصية بأنها مجموعة العمليات التي تتم بالطرق الآلية أو بالطرق اليدوية على المعطيات الشخصية، وأنها تنقسم إلى نوعين، معالجة يدوية ومعالجة آلية، كما حدد شروط المعالجة التي يجب على المسؤول عن المعالجة أن يتقيد بها، بالإضافة إلى تعريفه للسلطة الوطنية المستقلة وتحديد سلطاتها.

---

[1]Nana botchorichvili. (Transferts de données personnelles hors de l'union européenne- quelles nouveautés avec le RG¨PD ?) LEGICOM 2017/2 (N°59) p 39 httpsm//www.cairn.info/revue-legicom-2017-2-page-39.htm.

[2] المادة 44 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[3]المادة 46، المصدر نفسه.

[4] انظر المادة 25/ف 8، المصدر نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

بما أن المعطيات الشخصية هي كل معلومة أو بيان من شأنه أن يساعد في التعرف على الأشخاص الطبيعيين، وذلك من خلال إحدى العناصر المميزة لشخصية الإنسان سواء أكانت فيزيولوجية أو اجتماعية أو حتى من شتى الوسائل التي قد يستعملها في حياته والتي بإمكانها أو قد تساهم في الكشف عن هويته.

حيث قام المشرع الجزائري وذلك من خلال التعريفات التي تطرق إليها في نصوص المواد المشكلة للقانون 18-07، إضافة إلى الفقهاء القانونيين إلى تقسيم المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى معطيات شخصية حساسة ومعطيات شخصية غير حساسة.

ولكي تحظى هذه المعطيات الشخصية وتخضع إلى الحماية القانونية يجب أن تتم معالجتها عن طريق خضوعها لمجموعة من العمليات من جمع وتسجيل وحفظ وتنظيم ... إلخ ويتم ذلك بواسطة عدة أساليب ووسائل إما بطرق تقليدية كالورق وتدعى المعالجة اليدوية أو بطرق حديثة كالآلة مثل الحواسيب وتدعى بالمعالجة الآلية.

وحتى وإن كانت المعالجة آلية أو يدوية فلا يستطيع المسؤول عنها أو من ينوبه كما أطلق عليه مصطلح معالج من الباطن، أن يقوم بمعالجة المعطيات إلا إذا وافق المعني موافقة صريحة مع القيام بالتصريح، أو أن يحصل على الترخيص من السلطة الوطنية.

كما منحت السلطة الوطنية للشخص المعني حق ممارسة بعض من الحقوق التي تخص معطياته وبياناته الشخصية، كحقي الولوج والتصحيح، دون أن ننسى قيام هذه السلطة بوضع قائمة من التدابير التنظيمية والتقنية بغية المحافظة على هذه المعطيات الشخصية من أي سوء أو ضرر قد يمسها أو يحيط بها.

كما ألزم القانون المعالج من الباطن بإخطار السلطة الوطنية، دون أن ننسى كذلك إخبار الشخص المعني في حالة حدوث تعدي على تلك المعطيات، ولكي تصبح الحماية

القانونية فعالة لحماية المعطيات خاصة في الجانب المعلوماتي، قام المشرع بوضع القانون 18-07 الذي ينص على إنشاء سلطة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي وكذا المعنوي.

وقسمها إلى عدة سلطات وهي سلطة الضبط وكذا السلطة العقابية وسلطة تقديم اقتراحات تشريعية، فسلطة الضبط قائمة على تقديم ومنح التصريحات والتراخيص، أما السلطة العقابية وظيفتها القيام باتخاذ إجراءات الاعذار والإنذار في حق المسؤول عن المعالجة، أما سلطة منح الاقتراحات التشريعية فهي تحاول جاهدة أن تحسن من الإطار التنظيمي وكذلك الإطار التشريعي من أجل معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الفصل الثاني:

الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية

تعتبر حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة خاصة في ظل التطورات الرهيبة الواقعة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية، حيث تعد المعطيات والبيانات الشخصية المتواجدة في البيئة الرقمية جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد الذين ينشطون من خلالها، وأن جمعها وترتيبها يؤدي إلى إظهار وتشكيل صورة شاملة عن الشخص المعني بها وبتوجهاته، ورغباته وحتى سلوكياته، أي بعبارة أخرى تعتبر المرآة العاكسة للفرد في البيئة الرقمية[1].

ونظرا لما تشهده الدول بصفة عامة بما فيها الجزائر، فيما تعلق بالتحول الرقمي للمعلومات المتعددة الاستعمالات والاستخدامات، حيث أصبح من المهم حماية المعلومات المتداولة آليا من الاعتداء عليها، لهذا تدخل المشرع لإضفاء حماية لها تكرس لدى الأشخاص الذين يستخدمون بياناتهم الشخصية في البيئة الرقمية إحساس بالأمن من مختلف الاعتداءات التي يمكن أن تقع عليها، فإذا كان هذا الاهتمام بالعلوم الالكترونية بوجه عام فالأمر يزداد أهمية بالنسبة للمعلومات الشخصية التي تتميز بطابعها الحساس وهذا لارتباطها بحرمة الحياة الخاصة للأفراد[2].

وبالرغم من صدور عدة نصوص قانونية سواء كانت متعلقة بالمعلوماتية أو بحرمة الأفراد الخاصة، إلا أنها لم تشر للمعطيات الشخصية كحق يستوجب حمايته، هذا الفراغ القانوني استمر إلى غاية صدور القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المؤرخ في 10 يونيو 2018، والذي تضمن في فصله الثالث أحكام جزائية بخصوص الانتهاكات الواقعة على البيانات الشخصية

[1] منصوري صارة، مخلوفي أمال، الحماية القانونية للمعطيات الشخصية للمتعاقد في القانون 18-07، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، سنة2023، ص.52

[2] مليايني عبد الواحد، المرجع السابق، ص1.

في البيئة الرقمية، وما يهمنا في هذا الفصل الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية التي سنسلط الضوء عليها وفق دراسة قانونية تحليلية نقف من خلالها على صور تلك الجرائم متعمقين في أركانها والجزاءات المترتبة عنها، حيث سنتطرق إلى الجرائم الماسة بالقواعد الموضوعية للمعالجة (المبحث الأول)، في حين سنخصص الجرائم الماسة بالقواعد الشكلية للمعالجة (المبحث الثاني)[1].

[1] مليايني عبد الواحد، المرجع السابق، ص.2

المبحث الأول: الجرائم الماسة بالقواعد الموضوعية للمعالجة

لقد فرض المشرع الجزائري حماية جنائية لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وذلك بتجريمه لمجموعة من الأفعال التي تشكل خرقا للقواعد الموضوعية التي يلزم مراعاتهما عند القيام بكل معالجة للمعطيات ذات الطابع الشخصي، وسنتناول في هذا المبحث الجرائم الماسة بالقواعد الموضوعية للمعالجة من خلال الجرائم المتعلقة بتسيير المعطيات الشخصية (المطلب الأول)، وكذا الجرائم المتعلقة بالشخص المعني (المطلب الثاني)[1].

المطلب الأول: الجرائم المتعلقة بتسيير المعطيات الشخصية

تتضمن هذه الجرائم عدة صور مخالفة لأحكام جمع المعطيات الشخصية فقد تتعلق بطريقة جمعها عندما تستعمل الوسائل التدليسية وغير المشروعة، كما قد تتعلق بطبيعة المعطيات التي قام المسؤول عن المعالجة بجمعها عندما ترتبط خصوصا بالمعطيات الحساسة أو معطيات تخص الوضعية الجزائية للشخص المعني[2].

وعلى ضوء ما سبق ذكره سنقوم بمعالجة هذا المطلب من خلال التعرض إلى جريمة المعالجة غير المشروعة للمعطيات الشخصية (الفرع الأول)، وجريمة الاستعمال

---

[1] بن دعاس سهام، بن عثمان فوزية، ضمانات حماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، المجلد15، العدد01(2022)، ص1962.

[2] عزالدين طباش، الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري دراسة في ظل القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد2، 2018، ص29.

غير المشروع للمعطيات الشخصية (الفرع الثاني)، وكذا جريمة جمع المعطيات الشخصية المتعلقة بالوضعية الجزائية للشخص المعني (الفرع الثالث).

الفرع الأول: جريمة المعالجة غير المشروعة للمعطيات الشخصية

لقد تطرق المشرع الجزائري لجريمة المعالجة غير المشروعة للمعطيات الشخصية في المادة 59 من القانون 18-07 بقولها:" يعاقب...كل من قام بجمع معطيات ذات طابع شخصي بطريقة تدليسية أو غير نزيهة أو غير مشروعة"، من خلال هذه المادة نلاحظ أنها جريمة تقع في المراحل الأولى من المعالجة وتتكون من العناصر التالية:[1]

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من توافر ثلاثة أركان وهي الركن الشرعي، المادي والمعنوي وسنوضح كل ركن على حدى.

01-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لجريمة المعالجة غير المشروعة للمعطيات الشخصية في نص المادة 59 من القانون 07/18 والتي تنص على أنه: يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000دج، كل من قام بجمع معطيات ذات طابع شخصي بطريقة تدليسية أو غير نزيهة أو غير مشروعة. [2]

02-الركن المادي

يتمثل السلوك الإجرامي في هذه الجريمة في أن يقوم الجاني بجمع البيانات الشخصية للأفراد في البيئة الرقمية بطرق تدليسية أو غير نزيهة أو غير مشروعة.

عرفت المادة 03 من القانون 18_07 المعالجة بأنها: "كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي مثل الجمع أو

[1] المادة 59 من الأمر 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 59، المصدر نفسه.

التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملاءمة أو التغيير أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف؛ [1] لذلك فالجمع هو الإلمام المسبق بالمعطيات وتنظيمها من أجل استعمالها فيما بعد، فعملية الجمع هذه يمكن أن ترد على عدة معطيات مختلفة تخص شخص واحد مثل رقم هاتفه وعنوانه الإلكتروني واسمه وغيرها، كما يمكن أن تكون المعطيات نفسها لكنها تخص عدة أشخاص كعملية جمع البريد الإلكتروني لعدة أشخاص، وتتم الجريمة إذا تم جمع المعطيات يدويا أي جمعها في ملفات أو سجلات ورقية أو تم بطريق آلي باستعمال الأجهزة المعلوماتية[2].

كما يكمن الحصول عليها من استطلاع لدى الغير كما لو كان هذا الغير مسؤولا عن الشخص المعني، ولقيام هذه الجريمة يجب أن تكون المعطيات محل الجمع هي معطيات شخصية تؤدي للتعرف على شخص ما، أي أن تكون خاصة بشخص طبيعي، فالشخص المعنوي وإن كانت له معطيات شخصية يمكن أن تجمع وتخضع للمعالجة مثله مثل الشخص الطبيعي إلا أنه غير مشمول بالحماية المقررة في القانون 18-07[3].

ويقصد بعملية الجمع أن يتمكن الجاني من الحصول على معطيات لشخص واحد أو لعدة أشخاص، بحيث تعتبر هذه العملية إحدى أبسط أشكال الاعتداء على البيانات الشخصية، كما تعتبر إحدى مراحل المعالجة لتلك المعطيات[4].

---

[1] المادتين 3 و4 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] عزالدين طباش، حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 56، العدد1، 2019، ص ص 31-32.

[3] المرجع نفسه، ص129.

[4] بن عبيد إخلاص، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلد6، العدد1(2021)، ص9.

كما يجب أن تتم معالجة المعطيات الشخصية دون احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة طبقا للمادة 02 من القانون 18-07.

03-الركن المعنوي

هي من الجرائم العمدية ويظهر ذلك من خلال العبارات "غير المشروعة "، " غير النزيهة"، " طرق تدليسية"، وبالتالي تتطلب لقيامها توافر القصد الجنائي من علم الجاني أن ما يقوم به هو طريق غير مشروع من أجل الحصول على المعطيات الشخصية، ومع ذلك تتجه إرادته إلى ذلك[1].

ثانيا: عقوبتها

قرر المشرع عقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 100.000 دج إلى 300.000دج كل من جمع معطيات شخصية بطرق تدليسية أو غير مشروعة أو غير نزيهة[2].

الفرع الثاني: جريمة التسبب أو تسهيل الاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات الشخصية

عاقب المشرع الجزائري على أفعال التسبب أو تسهيل الاستعمال التعسفي والتدليسي للمعطيات الشخصية بموجب المادة 69 من القانون رقم 18-07 السالف الذكر، والتي تنص على أنه :يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى500.000دج، كل مسؤول عن معالجة وكل معالج من الباطن وكل شخص مكلف بالنظر إلى مهامه، بمعالجة معطيات ذات طابع شخصي، يتسبب أو يسهل، ولو عن إهمال

[1] ملياني عبد الواحد، المرجع السابق، ص285.

[2] عرفت المادة 3 من القانون 18-07:"المسؤول عن المعالجة بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي أو عمومي أو خاص أو أي كيان آخر يقوم بمفرده أو بالاشتراك مع الغير بتحديد الغايات من معالجة المعطيات ووسائلها".

للاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات المعالجة أو المستلمة أو يوصلها إلى غير المؤهلين لذلك"[1].

أولا: أركانها

طبقا للمادة 69 من القانون 18-07 تتحقق هذه الجريمة بتوافر أركانها، الشرعي، المادي والمعنوي.

01-الركن الشرعي

يتحقق الركن الشرعي لهذه الجريمة بنص المادة 69 من القانون 18-07 المتضمن حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات الشخصية.

02-الركن المادي

يتحقق بارتكاب أحد الأفعال التالية:

- أن ترتكب هذه الجريمة من قبل أشخاص معينين، قد يكون المسؤول عن المعالجة[2]، أو المعالج من الباطن[2].
- أن يتسبب ويسهل في الاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات المعالجة أو المستعملة أو يوصلها إلى غير المؤهلين لذلك طبقا للمادة 96 من القانون 18-07[3].

03-الركن المعنوي

تعتبر من الجرائم العمدية التي يتطلب لوقوعها القصد الجنائي العام، أي علم الجاني أن ما يقوم به هو فعل مجرم قانونا ومع ذلك تتجه إرادته لفعله[4].

---

[1] عرفت المادة 4 من نفس القانون المعالج من الباطن بأنه:" كل شخص طبيعي أو معنوي أو عمومي أو خاص أو أي كيان آخر يعالج معطيات ذات طابع شخصي لحساب المسؤول عن المعالجة.

[2] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص10.

[3] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص11

[4] مليانى عبد الواحد، المرجع السابق، ص286.

لا تقوم هذه الجريمة إلا إذا أرتكب فعل من الأفعال التالية وهي التسبب والتسهيل والإيصال، والتي لا يمكن أن ترتكب إلا إذا كان للفاعل قصد في ارتكابها، بحيث يتطلب في القصد الجنائي هنا أن يكون الجاني عالما بأن الأفعال التي يقوم بها من شأنها أن تسبب أو تسهل الاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات المعالجة أو المستلمة، أو أن أفعاله تشكل إيصالا للغير الذين لا يخول لهم القانون الصفة لاستلام المعطيات الشخصية، وأن تتجه إرادته إلى القيام بهذه الأفعال، أما بالنسبة للخطأ في هذه الجريمة فيتجلى من خلال استعمال المشرع لعبارة" ولو بفعل الإهمال" وهو يفيد بأن كل فعل يرتكبه الجاني عن طريق الخطأ ويؤدي إلى التسبب في الاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات المعالجة أو المستلمة أو إلى تسهيل ذلك، يعد مكون للركن المعنوي لهذه الجريمة، ولا يلزم أن يكون الخطأ المرتكب في صورة إهمال فقط، بل يمكن أن يكون بأي صورة أخرى من صور الخطأ مثل عدم التبصر[1].

ثانيا: عقوبتها

عاقب المشرع الجزائري على هذا الفعل في نص المادة 69 من القانون 18-07 والتي تنص على أنه:" يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى500.000دج، كل مسؤول عن المعالجة وكل معالج من الباطن وكل شخص مكلف بالنظر إلى مهامه، بمعالجة معطيات ذات طابع شخصي، يتسبب أو يسهل، ولو عن إهمال للاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات المعالجة أو المستلمة أو يوصلها إلى غير المؤهلين لذلك"[2].

[1] المادة 69 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 68، المصدر نفسه.

الفرع الثالث: جريمة جمع المعطيات الشخصية المتعلقة بالوضعية الجزائية للشخص المعني

نظم المشرع الجزائري هذه الجريمة في المادة 68 من القانون 18-07 والتي تنص على عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 60.000 دج إلى 300.000دج كل من قام بوضع أو حفظ في الذاكرة الآلية المعطيات الشخصية الخاصة بجرائم أو إدانات أو تدابير أمن[1].

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من توافر أركانها وهي الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي وفيما يلي سنوضح بالشرح حيثيات كل ركن.

01-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لهذه الجريمة في نص المادة 67 من القانون 18-07 السالفة الذكر والتي نصت على تجريمه والعقوبة المقرة له.

02-الركن المادي

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة في قيام الجاني بوضع أو حفظ في الذاكرة الآلية المعطيات الشخصية المتعلقة بالماضي الجزائي للشخص المعني، وبالتالي لا يتطلب لقيامها تحقق عناصر المعالجة المذكورة في المادة 3 من القانون 18-07 بل[2] بمجرد الوضع أو الحفظ في الذاكرة الآلية تقع الجريمة حتى ولو كان الجاني لا يريد معالجتها، كما لا يكفي مجرد جمع المعطيات لقيام الجريمة بل يجب أن يتم وضعها أو الاحتفاظ بها في الذاكرة، رغم أن الوضع أو الحفظ يستوجب أولا جمع المعطيات.

---

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص55.

[2] عزالدين طباش، المرجع السابق، ص ص 33-34.

ويقصد بالوضع إدراج المعطيات الشخصية والمتعلقة بالماضي الجزائي للشخص المعني في سجلات معلوماتية مهما كانت طبيعتها، بحيث لا يشترط القانون أن تكون معدة خصيصا لذلك بل قد يكون له غرض آخر وتم إدراج تلك السوابق فيه، أما الحفظ فيعني الإبقاء على هذا النوع من المعطيات داخل الذاكرة الآلية عن طريق تسجيلها بحيث يمكن العودة إليها في أي وقت، وبالتالي تعتبر هذه الجريمة من الجرائم المستمرة باستمرار عملية الحفظ لتلك المعطيات[1].

أما الماضي الجزائي للشخص المعني فيقصد به مجموع الجرائم أو الإدانات أو تدابير الأمن، فأما الجرائم فهي مجموع السلوكيات المعاقب بها جزائيا مهما كانت درجتها مخالفة أو جنحة أو جناية مما يعني أن نص المادة يستبعد الجرائم المدنية والتأديبية وهذه الأخيرة لا تكون محلا للتطبيق حتى وإن شكلت جريمة في قانون العقوبات مادامت لم تكن محل متابعة جزائية، وأما الإدانات فيقصد بها مجموع الأحكام الجزائية الصادرة بالإدانة في حق الشخص المعني والعقوبات التكميلية وكذا العقوبات البديلة، أما تدابير الأمن فهي تلك التي يتخذها القضاء الجزائري حسب المادة 19 من قانون العقوبات[2].

2-الركن المعنوي

لم يشترط المشرع الجزائري حسب المادة 68 من القانون 18-07 لقيام الركن المعنوي لهذه الجريمة توفر القصد الجنائي الخاص[3] بل اكتفى بالقصد الجنائي العام والمتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى الحفظ أو الجمع للمعطيات الشخصية للشخص المعني في الذاكرة الآلية مع علمه أنه يرتكب فعلا يجرمه القانون.

---

[1] المرجع نفسه، ص34.

[2] حليمة علالي، المرجع السابق، ص55.

[3] المادة 68 من القانون 18-07، المصدر السابق.

ثانيا :عقوبتها

عاقب المشرع على هذه الجريمة حسب نص المادة 68 السالف الذكر بعقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 60.000 دج إلى 300.000دج[1].

المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بالشخص المعني

منح المشرع الجزائري للأشخاص المعنيين بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مجموعة من الحقوق في مواجهة المسؤول عن المعالجة، وذلك بغرض تمكينهم من حماية حياتهم الخاصة من كل اعتداء، كالحق في الإعلام، والحق في الولوج، الحق في التصحيح والحق في الاعتراض المنصوص عليهم في القانون 18-07، ومنه أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل جريمة يعاقب عليها القانون[2].

وسنتطرق في هذا المطلب لدراسة إلى جريمة الاعتداء على حقوق الشخص المعني (الفرع الأول) وجريمة المعالجة دون رضا الشخص المعني أو رغم اعتراضه بذلك (الفرع الثاني)، وكذا جريمة عدم الإلتزام بسرية وسلامة المعالجة للمعطيات الشخصية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: جريمة الاعتداء على حقوق الشخص المعني

نص المشرع الجزائري على هذه الجريمة في المادة 64 من القانون 18-07 والتي تنص على عقوبة[3] الحبس أو الغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل مسؤول عن المعالجة الذي يرفض دون سبب مشروع حقوق الإعلام أو الولوج أو التصحيح أو الاعتراض.

---

[1] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص10.

[2] المادة 64، المصدر نفسه.

[3] حليمة علالي، المرجع السابق، ص42.

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من توافر أركانها وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي وفيما يلي سنشرح كل ركن على حدى.

01-الركن الشرعي

يتحقق الركن الشرعي بمضمون المادة 64 من القانون 18-07 التي نصت على تجريم الاعتداء على حقوق الشخص المعني وعلى العقوبة المقررة على كل من يرتكبه.

02-الركن المادي

يظهر السلوك المادي المجرم لهذه الجريمة في عدم قبول المسؤول عن المعالجة طلبات ممارسة حق إعلام الشخص التي تكون معطياته الشخصية محل المعالجة أو حق الاعتراض على معالجة معطياته إذا توافرت أسباب مشروعة أو الحق في الولوج الذي يمكنه من معرفة أغراض المعالجة وفئات المعطيات التي تنصب عليها أو حق التصحيح الذم يسمح له بمسح أو إغلاق المعطيات الشخصية التي تكون معالجتها غير مطابقة للقانون، ولم يذكر المشرع شكله سواء صدر شفهيا أو كتابيا، ضمنيا أو صريحا، كما لم يرد تجريم الرفض بشكل مطلق، إذ أتبعه المشرع بعبارة عندما يصدر دون سبب مشروع، وبالتالي هناك حالات تجيز رفض الاعتراف بتلك الحقوق كما لو كان طلب الشخص المعني يحمل طابعا تعسفيا بالشكل الذي نصت عليه المادة34 من القانون 07/18[1].

03-الركن المعنوي

يتضح من خلال استقراء المادة 64 من القانون 18-07 أنها جريمة قصديه بحيث يتعمد الجاني رفض إحدى الحقوق دون سبب مشروع عن علم وإرادة، وفي حالة رفض الولوج أو التصحيح فإن القصد الجنائي يتحدد بعد فصل السلطة الوطنية في الاعتراض على طلب الولوج وبعد تقديم طلب التصحيح أمام السلطة الوطنية[2].

---

[1] المادة 34 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] عز الدين طباش، المرجع السابق، ص ص44-46.

كما يتبين لنا أيضا أن المشرع لم يشترط القصد الجنائي الخاص فلا عبرة للباعث الذي دفع الجاني لارتكاب فعله، فالركن المعنوي يتحقق بالقصد الجنائي العام دون تطلب قصد خاص.

ثانيا :عقوبتها

عاقب المشرع الجزائري على جريمة عدم الاعتراف بحقوق الشخص المعني بالمعالجة حسب المادة 64 من القانون 18-07 إما بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين[1].

الفرع الثاني: جريمة المعالجة دون رضا الشخص المعني أو رغم اعتراضه

إن كل معالجة للمعطيات يجريها المسؤول عن المعالجة دون رضا صريح من قبل الشخص المعني ودون أن تكون هذه المعالجة تندرج ضمن إحدى الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونيا، فكل من خرق أحكام المادة 07 من القانون 18-07 وقام بمعاجلة المعطيات الشخصية دون الموافقة الصريحة والمسبقة للشخص المعني أو اطلاع الغير عليها دون رضا الشخص المعني، تشكل جريمة يعاقب عليها القانون طبقا للمادة 55 فقرة01 من نفس القانون، كذلك يعتبر مرتكب الجريمة الشخص الذي يقوم بالمعالجة رغم اعتراض الشخص المعني بذلك، لاسيما لما تستهدف هذه المعالجة الإشهار التجاري وهو ما جاء في المادة 55 فقرة 2 من نفس القانون[2].

نظم المشرع الجزائري هذه الجريمة في المادتين 55 و 57حيث تنص المادة 55 على معاقبة كل من قام بمعالجة المعطيات الشخصية دون موافقة الشخص المعني أو

[1]المادة 64 من القانون 07/18، المصدر السابق.

[2] يحي تومي، الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون 07/18، دراسة تحليلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العدد2، 2019، ص1544.

بالرغم من اعتراضه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000دج إلى 300.000دج[1].

أما المادة 57 فقد نصت على عقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 200.000دج إلى 500.000 دج كل من قام بمعالجة المعطيات الشخصية الحساسة دون الموافقة الصريحة للشخص المعني[2].

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام الأركان العامة لكل جريمة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي وسنقوم بالتطرق لحيثيات كل ركن.

01-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال المادتين 55و57 من القانون 18_07 اللتين جرمتا هذا الفعل وبينتا العقوبات المقررة عند اقترافه.

02-الركن المادي

يتحقق السلوك المجرم في هذه الجريمة عند مخالفة أحكام المادة 7 والمادة 36 من القانون 18_07، حيث ألزمت المادة 07 ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة من طرف الشخص المعني للقيام بمعالجة معطياته الشخصية، أما المادة 36 فقد منحت للشخص حق الاعتراض على معالجة معطياته الشخصية إذا ما توفرت أسباب مشروعة لذلك، ولممارسة هذا الحق ألزم المشرع الجزائري في المادة 32 بضرورة إعلام الشخص المعني بكل عملية تجميع لمعطيات تخصه، وإذا تعلق الأمر بالمعطيات الحساسة.

فالمبدأ أنه لا يجوز معالجتها بحسب نص المادة 18فقرة1، لكن استثناءً يمكن ذلك إذا وافق الشخص المعني، وفي الحالة العكسية فإن ذلك سيؤدي إلى قيام الجريمة

[1] المادة55 من الأمر 07/18، المصدر السابق.

[2] المادة57 ، المصدر نفسه

المنصوص عليها في المادة 57، غير أن المشرع نص استثناء على أنه يمكن معالجة هذه المعطيات دون موافقة الشخص المعني إذا صدر ترخيص من السلطة الوطنية في الحالات التي نصت عليها المادة 18من القانون 18_07[1].

03-الركن المعنوي

يتحقق الركن المعنوي لجريمة المعالجة دون الحصول على موافقة الشخص المعني أو رغم اعتراضه في علم الجاني أن المعطيات التي أراد معالجتها تخضع للموافقة المسبقة للشخص المعني بها، وكذا علمه بأن هذا الأخير قد أصدر اعتراضا على ذلك ومع ذلك تتجه إرادته للقيام بسلوك المعالجة المخالف للقانون[2]، أي أن المشرع لم يشترط القصد الجنائي الخاص الذي يسعى فيه الجاني إلى تحقيق غاية معينة[3]، بل اكتفى بالقصد الجنائي العام الذي يقوم على علم الجاني بعناصر الجريمة وإرادة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر[4].

ثانيا :عقوبتها

قرر المشرع الجزائري لهذه الجريمة عقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، بينما قرر عقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج بالنسبة لجريمة معالجة المعطيات الشخصية الحساسة[5].

---

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص.37.

[2]عزالدين طباش، المرجع السابق، ص.36.

[3]سعاد أنقوش، صورية أشعلال، الركن المعنوي في الجريمة، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2017 – 2016، ص 17.

[4]عمار تركي السعدون الحسيني، الحماية الجنائية للحرية الشخصية في مواجهة السلطة العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012 ، ص.198.

[5] المادة 55-57 من القانون 18-07، المصدر السابق.

الفرع الثالث: جريمة عدم الالتزام بسرية وسلامة المعالجة للمعطيات الشخصية

نص المشرع الجزائري على جريمة عدم الالتزام بسرية وسلامة المعالجة للمعطيات الشخصية في المادة65 من القانون 18-07 والتي تنص على عقوبة الغرامة من 200.000دج إلى 500.000 دج في حق المسؤول عن المعالجة الذي يخالف الالتزامات الواردة في نص المادتين 38 و 39من هذا القانون[1].

حيث تنص المادة 38على أنه يجب على المسؤول عن المعالجة وضع التدابير التقنية والتنظيمية الملائمة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من الإتلاف العرضي أو غير المشروع أو الضياع العرضي أو التلف أو النشر أو الولوج غير المرخصين، خصوصا عندما تستوجب المعالجة إرسال معطيات عبر شبكة معيّنة وكذا حمايتها من أي شكل من أشكال المعالجة غير المشروعة، ويجب أن تضمن هذه التدابير مستوى ملائما من السلامة بالنظر إلى المخاطر التي تمثلها المعالجة وطبيعة المعطيات الواجب حمايتها[2].

في حين تنص المادة 39 من ذات الأمر على أنه: عندما تجرى المعالجة لحساب المسؤول عن المعالجة، يجب على هذا الأخير، اختيار معالج من الباطن يقدم الضمانات الكافية المتعلقة بإجراءات السلامة التقنية والتنظيمية للمعالجات الواجب القيام بها ويسهر على احترامها، تنظم عملية المعالجة من الباطن بموجب عقد أو سند قانوني يربط المعالج من الباطن بالمسؤول عن المعالجة، وينص خصوصا على ألاّ يتصرف المعالج من الباطن إلاّ بناء على تعليمات من المسؤول عن المعالجة وعلى تقييده بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 38 ، أعلاه[3].

---

[1] المادة 65، من القانون 07/18، المصدر السابق.

[2] المادة 38، المصدر نفسه.

[3] المادة 39، المصدر نفسه.

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من تحقق أركانها الثلاثة وهي الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي وفيما يلي سنوضح حيثيات كل ركن.

01-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لجريمة المساس بسلامة وسرية المعالجة للمعطيات الشخصية في نص المادة 65 من القانون 18-07 التي جرمت هذا الفعل قانونا ونصت على العقوبات المقررة له قانونا في حالة اقترافه.

02-الركن المادي

يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة بخرق الالتزامات المنصوص عليها في المادتين 38 و39 من القانون 18-07 بحيث يقصد مخالفتها أو عدم التقيد بها، وهذه الالتزامات تتمثل في ضرورة اتخاذ المسؤول عن المعالجة التدابير التنظيمية والتقنية اللازمة لسلامة معالجة المعطيات الشخصية، صيانة المعدات، توفير تجهيزات جديدة لتعويض المستهلكة منها، استعمال برامج مضادة للفيروسات، استعمال تقنيات التشفير أو الترميز لمنع اطلاع الغير الذين لا يرخص لهم أو لتفادي ضياعها، وبالتالي هذه الجريمة تفترض لقيامها أن تكون المعالجة قد اكتملت ، وبالتالي يستوجب حفظها أو حمايتها من الاعتداء والإتلاف[1].

كما أوجب القانون على المسؤول عن المعالجة في حالة إذا أجريت معالجة لحسابه أن يختار معالج من الباطن يقدم الضمانات الكافية المتعلقة بإجراءات السلامة التقنية والتنظيمية للمعالجات الواجب القيام بها[2].

---

[1] عز الدين طباش، المرجع السابق، ص 48.

[2] خلوف حسام، باطلي غنية، الآليات القانونية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5 ، العدد1، جامعة سطيف،2022، ص1646.

03-الركن المعنوي

تقتضي هذه الجريمة قيام القصد الجنائي العام دون الخاص مضمونه علم الجاني بقلة الحيطة لديه في اختيار التدابير الملائمة لحماية المعطيات، وهذا ليس صعبا معرفته من طرف المسؤول عن المعالجة ذاته ولا يمكنه ادعاء أنه يجيد التدابير الملائمة لنوع المعالجة التي يقوم بها، ثم بعد ذلك لا فرق إن كان الضرر الذي أصاب المعطيات أو شخص الغير قد وقع عرضا أو عمدا أو خطأ[1].

ثانيا: عقوبتها

لقد قرر المشرع الجزائري لجريمة عدم الالتزام بسرية وسلامة المعالجة للمعطيات الشخصية عقوبة الغرامة التي تتراوح بين 200.000 دج إلى 500.000 دج دون الإخلال بالعقوبات الأشد[2].

[1] المادة 65 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] يحيى تومي، المرجع السابق، ص1545.

المبحث الثاني: الجرائم الماسة بالقواعد الشكلية (الإجرائية) للمعالجة

تتطلب عملية القيام بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ضرورة احترام مجموعة من القواعد الشكلية التي نص عليها المشرع في قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث يلزم المسؤول عن المعالجة قبل إجرائها ضرورة القيام ببعض الشكليات المسبقة، التي تخوله معالجة المعطيات الشخصية ومن ثم فإن مخالفة هذه الشكليات يعد جريمة معاقب عنها والتي سنتناولها من خلال مطلبين، الجرائم المتعلقة بالإجراءات المسبقة عن المعالجة (المطلب الأول)، والجرائم المتعلقة بإجراءات الحماية والتعاون مع السلطة الوطنية (المطلب الثاني)[1].

المطلب الأول: الجرائم المتعلقة بالإجراءات المسبقة عن المعالجة

كل عملية معالجة للمعطيات الشخصية يجب أن تخضع لتصريح مسبق لدى السلطة الوطنية أو لترخيص منها طبقا للقانون 18-07 ما لم يوجد نص قانوني يقضي بخلاف ذلك، ومنه أي معالجة دون ترخيص أو تصريح تعد جريمة يعاقب عليها القانون، ومنه سنتطرق إلى جريمة المعالجة دون تصريح أو ترخيص من السلطة الوطنية (الفرع الأول)، وجريمة المساس بشروط التصريح المرتبطة بالمعطيات الشخصية (الفرع الثاني)، وكذا جريمة المساس بالسر المهني المرتبطة بالمعطيات الشخصية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: جريمة المعالجة دون تصريح أو ترخيص من السلطة الوطنية

تطرق المشرع الجزائري لهذه الجريمة في المادة 56 والتي تنص على معاقبة كل من ينجز أو يأمر بإنجاز معالجة معطيات شخصية دون الحصول على تصريح أو

[1] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق،11.

ترخيص بعقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000دج[1].

أولا :أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من توافر أركان الجريمة العامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وسنتطرق لكل ركن بالتفصيل.

01-الركن الشرعي

يتحقق الركن الشرعي لهذه الجريمة بمضمون المادة 56 من القانون 18-07 التي جرمت هذا الفعل وبينت العقوبات المقررة له عند ارتكابه.

02-الركن المادي

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة عند مخالفة ما تضمنته المادة 12 من نفس القانون 18-07 التي تنص أنه في حالة ما إذا لم يوجد نص قانوني تخضع له عملية معالجة معطيات ذات طابع شخصي لتصريح مسبق لدى [2]السلطة الوطنية أو لترخيص منه طبقا لما نص عليها القانون، ومنه فإن الركن المادي يتحقق عند قيام الجاني بإنجاز معالجة للمعطيات غير مصرح بها أو مرخص لها من طرف السلطة الوطنية المختصة.

03-الركن المعنوي

تقوم هذه الجريمة على القصد الجنائي العام المنصب على معرفة الجاني بأنه يباشر معالجة للمعطيات الشخصية دون ترخيص أو تصريح، والإرادة المتجهة إلى فعل ذلك، إذ يجب اتجاه إرادة الجاني إلى إجراء المعالجة بالمخالفة لما تستوجبه المادة 12 الخاصة بالحصول على تصريح وترخيص من السلطة الوطنية المختصة، حيث لم يشترط

[1]المادة 56 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2]عز الدين طباش، المرجع السابق، ص42.

المشرع القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة فلا عبرة للبواعث التي دفعت الجاني لارتكاب فعله، ومنه فالركن المعنوي يتحقق بالقصد العام دون تطلب قصد خاص[1].

جريمة المعالجة دون تصريح أو ترخيص من الجرائم العمدية، تتطلب توافر القصد الجنائي من علم وإرادة، وفي المقابل هذه الجريمة في القانون الفرنسي يمكن أن تكون عمدية كما يمكن أن تكون عن طريق الخطأ، حيث اعتبرها في المادة 16/266 من قانون العقوبات الفرنسي لسنة 2006 بصريح العبارة أن هذه الجريمة يعاقب عليها ولو قام بها الفاعل عن طريق الإهمال[2].

ثانيا :عقوبتها

قرر المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 200.000دج إلى 500.000 دج، أما بالنسبة لجريمة نقل المعطيات الشخصية إلى دولة أجنبية دون ترخيص من السلطة الوطنية فقد قرر لها عقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من500.000 دج إلى1.000.000 دج[3].

وتجدر الإشارة أن المشرع الجزائري عاقب كذلك على جريمة مواصلة المعالجة بعد سحب الترخيص أو التصريح وذلك حسب المادة 56 فقرة 02 من القانون 18-07 بنفس العقوبة المقررة لجريمة المعالجة دون تصريح أو ترخيص، حيث تقوم هذه الجريمة في حالة تقديم المسؤول عن المعالجة لتصريحات كاذبة أو مواصلة نشاط معالجة المعطيات رغم سحب وصل الترخيص أو الترخيص الممنوح له[4].

---

[1] دوليف أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص417.

[2] يحي تومي، المرجع السابق، ص .1545

[3] المادة 56 و67 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[4] يحيى تومي، المرجع السابق، ص1546.

الفرع الثاني: جرائم المساس بشروط التصريح المرتبطة بالمعطيات الشخصية

وتعرف أيضا بجرائم انتهاك بنود التصريح أو الترخيص حيث نظم المشرع الجزائري الانتهاكات المتعلقة بهذه الجرائم في المادتين 58 و65 فقرة 2 من القانون 18-07 وتتمثل في جريمتين، حيث سنتناول أولا جريمة استعمال المعالجة لأغراض غير تلك المصرح بها أو المرخص لها وثانيا جريمة الاحتفاظ بالمعطيات خارج المدة المحددة. [1]

أولا: جريمة استعمال المعالجة لأغراض غير تلك المصرح بها أو المرخص لها

جرم المشرع الجزائري فعل انتهاك المعالجة لأغراض غير تلك المصرح أو المرخص بها وفقا لنص المادة 58 من القانون رقم 18-07 التي جاء فيها: يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى سنة (1) وبغرامة من 60.000 دج إلى100.000دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من قام بإنجاز أو باستعمال معطيات لأغراض أخرى غير تلك المصرح بها أو المرخص بها[2].

01-أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، المادي والمعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

أ-الركن الشرعي

يظهر جليا الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 58 من الأمر 18-07 التي جرمت فعل استعمال المعالجة لغير الأغراض المصرح أو المرخص لها، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند ارتكابه.

---

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص 56.

[2] المادة 58 من القانون 18-07، المصدر السابق.

ب- الركن المادي

يتحقق الركن المادي متى أقدم شخص على معالجة بيانات شخصية منحرفا عن الغاية أو الغرض المحدد لها، ويمكن تحديد ما إذا كان هناك تجاوز للغرض المحدد بتقديم طلب إلى جهة الرقابة أي السلطة الوطنية وذلك بهدف إجراء رقابة قبلية لتجنب إساءة استخدام البيانات واستغلالها أحسن استغلال[1].

لهذا فإن إنجاز معالجة غير تلك المصرح بها أو المرخص لها، تتحقق بإجراء معالجة المعطيات ذات طابع شخصي متنافية مع الغايات المحددة والمعلنة والمشروعة التي تم ذكرها في التصريح الذي قدم إلى السلطة الوطنية، أو تم إيرادها في الإذن الممنوح من قبل هذه الأخيرة بناء على طلب المسؤول عن المعالجة.

جـ – الركن المعنوي

يرى فقهاء القانون في التشريع الفرنسي أن جريمة استعمال المعالجة لأغراض غير تلك المصرح بها من الجرائم العمدية، لكن لا يكفي لقيامها القصد الجنائي العام ، ذلك أنها في ظاهرها لا تختلف عن جريمة المعالجة دون تصريح أو ترخيص، بناء عليه أقر الفقهاء بضرورة توافر قصد خاص يتمثل إثبات نية الغش لدى الجاني، أي لابد أن يثبت أن تلك الأغراض التي تم التصريح بها كانت فقط للتمويه و إخفاء الأغراض الحقيقية، إلا أن شدة العقوبة التي قررها المشرع الفرنسي لمثل هذه الجريمة لا يتماشى مع نص المادة 58 من القانون 18-07، لأن العقوبة المقررة لها بسيطة جدا مقارنة مع العقوبة المقررة في نص المادة 56 والمتعلقة بجريمة القيام بالمعالجة دون الحصول على تصريح أو ترخيص من السلطة الوطنية المستقلة[2].

[1] عبد الوهاب ملياني، المرجع السابق، ص280.

[2] عبد الواحد ملياني، المرجع السابق، ص281.

2-عقوبتها

قرر المشرع لجريمة استعمال المعالجة لأغراض غير تلك المصرح بها أو المرخص لها عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 60.000 دج إلى 100.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، مما يعني أن المشرع منح السلطة التقديرية للقاضي الجزائري في توقيع العقوبة المناسبة على الجاني[1].

ثانيا: جريمة الاحتفاظ بالمعطيات خارج المدة المحددة

إن الاحتفاظ بالمعطيات التي تحمل الطابع الشخصي يكون لمدة محددة، وهذه المدة يحددها إما القانون أو الإذن بمعالجة هذه المعطيات، ومنه فإن أي احتفاظ بالمعطيات لمدة تتجاوز لما هو محدد مسبقا يشكل جريمة معاقب عليها قانونا، حيث جرم المشرع الجزائري فعل الاحتفاظ بالمعطيات الشخصية خارج المدة المحددة وفقا لنص المادة 65 في فقرتها 02 والتي تنص على أنه: يعاقب بنفس العقوبة كل من قام بالاحتفاظ بالمعطيات ذات الطابع الشخصي، بعد المدة المنصوص عليها في التشريع الساري المعمول[2].

01-أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

أ-الركن الشرعي

يظهر جليا الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 65 فقرة 02 من القانون 18-07 التي جرمت فعل الاحتفاظ بالمعطيات خارج المدة المحددة، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند ارتكابه.

ب-الركن المادي

يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بحفظ المعطيات الشخصية لمدة أكبر من المدة الواردة في التصريح أو الترخيص، وبناء على ذلك تقع الجريمة إذا كانت معالجة المعطيات الشخصية التي تأخذ شكل الحفظ قد تمت وفق أحكام القانون، ولكن تم حفظ هذه المعطيات لمدة تتجاوز المدة المطلوبة للحفظ، وتجاوز الوقت المخصص لحفظ البيانات[1].

كما يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة إذا تم احتفاظ الجاني بما تمت معالجته من معطيات مع تجاوز المدة المحددة للحفظ، حيث يؤكد المشرع أن البيانات الشخصية لا يمكن أن تحفظ لمدة غير محددة لإمكانية مساسها بسمعة الشخص كونها تتصل مباشرة بحياته الخاصة[2].

وقد نصت المادة 9 من القانون 18-07 على ألا تتجاوز مدة الحفظ المدة اللازمة لإنجاز الأغراض التي تمت المعالجة من أجلها كما أجازت نفس المادة في فقرتها الأخيرة إمكانية أن تأذن السلطة الوطنية بحفظ المعطيات الشخصية بعد المدة المقررة لغايات تاريخية أو إحصائية أو علمية[3].

جـــ-الركن المعنوي

يتضح من خلال استقراء نص المادة 65 في فقرتها الثانية أن المشرع لم يشترط القصد الجنائي الخاص لقيام الركن المعنوي في هذه الجريمة بل اكتفى بتوافر القصد العام لقيامها، الذي يتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى القيام بفعل الاحتفاظ أو الإبقاء على المعطيات المعالجة وعلمه بأن ذلك خارج المدة المحددة[4].

---

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص59.

[2] عبد الواحد ملياني، المرجع السابق، 282.

[3] حليمة علالي، المرجع السابق، ص 59.

[4] المادة 2/65، المصدر نفسه.

02-عقوبتها

عاقب المشرع على هذه الجريمة بالغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج، وتعتبر هذه العقوبة من أبسط العقوبات المنصوص عليها في القانون 07/18 كونها تحتوي على نوع واحد من العقوبة ألا وهي الغرامة[1].

الفرع الثالث: جرائم المساس بالسر المهني المتعلقة بالمعطيات الشخصية

نظم المشرع صور هذه الجريمة في المواد 60 و 62و 69وتتمثل في جريمتين سنتطرق إليها، أولا جريمة السماح لغير المؤهلين بالولوج إلى المعطيات الشخصية وثانيا جريمة إفشاء المعلومات.

أولا: جريمة السماح لغير المؤهلين بالولوج إلى المعطيات الشخصية

جرم المشرع الجزائري فعل السماح لغير المؤهلين بالولوج إلى المعطيات الشخصية طبقا لنص المادة 60 من القانون 18-07 والتي جاء فيها: يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من 200.000 دج إلى500.000 دج كل من سمح لأشخاص غير مؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي[2].

01-أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

أ-الركن الشرعي

يظهر جليا الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 60 من الأمر 18-07 التي جرمت فعل السماح لغير المؤهلين بالولوج لمعطيات ذات طابع شخصي، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند اقترافه.

---

[1] المادة 60 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] عبد الواحد ملياني، المرجع السابق، ص 283.

ب- الركن المادي

إن السلوك الإجرامي في هذه الجريمة يتمثل في السماح للغير بالدخول إلى المعطيات الشخصية وإيصالهم بها، لهذا يعتبر فعلا إجراميا كل اختراق للالتزام بالمحافظة على سرية المعطيات واستعمالها وفق الغايات التي حددت من أجلها، لهذا يكون الشخص غير مؤهل باستلام المعطيات، عندما لا يخوله القانون الحق في الاطلاع عليها، فالركن المادي لهذه الصورة من الجرائم قائم على فعل الإفشاء،[1] أي أن يقوم الجاني بنقلها لشخص آخر لا صفة له في تلقي هذه البيانات وما تعلقت بها من معلومات، ولا يكفي مجرد نقل المعطيات لشخص آخر، بل لابد أن يكون من بين الأشخاص غير المؤهلين بالولوج فهو شرط أساسي لقيام هذه الجريمة، بحيث إذا كان الشخص بحكم مهامه يمكنه الاطلاع على تلك المعطيات فالجريمة ليست قائمة في هذه الحالة، وهو ما أكد عليه المشرع فيما تعلق بالتصريح من خلال المادة 14 من القانون 18-07[2].

1-الركن المعنوي

هي من الجرائم العمدية قوامها علم الجاني بأن الشخص غير مسموح له بالولوج إلى البيانات الشخصية ومع ذلك تتجه إرادته للقيام بذلك السلوك المجرم، وتجدر الإشارة أنه في جريمة السماح لغير المؤهلين بالولوج للمعطيات الشخصية لا تقوم إذا سمح بالولوج نتيجة اعتقاد أن الغير مؤهلا وفي هذه الحالة يسأل من قام بفعل السماح بمقتضى المادة 65 باعتباره قام بخرق التزام السرية وسلامة المعطيات أو تطبيق المادة 69في صورة التسبب في إفشاء المعطيات ولو بالإهمال أما بالنسبة للشخص غير

[1]عبد الواحد ملياني، المرجع السابق، ص283.

[2]عزالدين طباش، المرجع السابق، ص57 .

المسموح له بالولوج سيكون شريكا في الجريمة إذا ما كان عالما بأنه غير مؤهل بالدخول إلى تلك المعطيات[1].

02-عقوبتها

نصت عليها المادة 60 من القانون 18-07 والتي تنص على عقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج.

ثانيا :جريمة إفشاء المعلومات

جرم المشرع الجزائري فعل إفشاء المعلومات وفقا لنص المادة 62 من القانون 18-07 والتي جاء فيها :" دون الإخلال بالأحكام الجزائية التي يستدعي تطبيقها طبيعة المعلومات المهنية، يعاقب الشخص المشار إليه في المادتين 23 و 27من هذا القانون، لإفشائه معلومات محمية بموجب هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من قانون العقوبات"[2].

في حين نصت المادة 301 من قانون العقوبات :" يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج، الأطباء والجراحون والصيادلة والقابلات وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلوا بها إليهم وأفشوها في غير الحالات التي أوجب عليهم فيها القانون إفشائها ويصرح لهم بذلك"[3].

01-أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

---

[1] المادة 60 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[2] المادة 62 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[3] المادة 301 من قانون العقوبات، المصدر السابق.

أ-الركن الشرعي

يظهر جليا الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 62 من القانون 18-07 التي جرمت فعل إفشاء المعلومات، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند اقترافه.

ب- الركن المادي

إن السلوك الإجرامي في هذه الجريمة يتمثل في قيام أعضاء السلطة الوطنية والأمين العام ومستخدمو الأمانة العامة بإفشاء المعلومات المتحصل عليها بمناسبة تأدية مهامهم مخالفين بذلك التزاماتهم المتعلقة بالحفاظ على السر المهني سواء أثناء تأدية مهامهم أو بعد انتهاء مهامهم، ويقصد بفعل الإفشاء نقل البيانات الشخصية من طرف المسيطر عليها بمناسبة معالجتها أو حفظها أو نقلها إلى شخص أو جهة غير مختصة بتلقي هذه البيانات[1].

جـــ-الركن المعنوي

من خلال استقراء نص المادة 62 من القانون 18-07 يتبين لنا أن المشرع الجزائري يشترط القصد الجنائي العام لقيام جريمة إفشاء المعلومات، وهو علم الجاني أن المعلومات التي ينقلها إلى الغير تعتبر أسرارا مهنية ومع ذلك تتجه إرادته إلى إفشائها[2].

02-عقوبتها

المشرع الجزائري أحال عقوبة هذه الجريمة إلى قانون العقوبات في مادته 301 والتي تنص على" يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من 500دج إلى 5000دج الأطباء والجراحون والصيادلة والقابلات وجميع الأشخاص المؤتمنين بحكم

[1] عبد الواحد ملياني، المرجع السابق، ص 284.

[2] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص 12.

الواقع أو المهنة أو الوظيفة الدائمة أو المؤقتة على أسرار أدلوا بها وأفشوها في غير الحالات التي يوجب عليهم فيها القانون إفشاءها ويصرح لهم بذلك[1].

المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بإجراءات الحماية والتعاون مع السلطة الوطنية

ألزم المشرع الجزائري كل مسؤول عن معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات بهدف حماية المعطيات الشخصية محل المعالجة، وكذا ألزمه بضرورة احترام التزامات[2] التعاون مع السلطة الوطنية وإلا اعتبره مرتكبا لفعل يعاقب عليه القانون، حيث سنتطرق في هذا المطلب لجريمة عرقلة عمل السلطة الوطنية والامتناع عن التعاون معها(الفرع الأول)، و جريمة الامتناع عن إعلام السلطة الوطنية عن الانتهاكات المتعلقة بالمعطيات الشخصية في مجال الاتصالات الالكترونية (الفرع الثاني)، وكذا جريمة نقل معطيات شخصية نحو دولة أجنبية(الفرع الثالث).

الفرع الأول: جريمة عرقلة عمل السلطة الوطنية والامتناع عن التعاون معها

تناول المشرع الجزائري هذه الجريمة في المادة 61 من القانون 18-07 والتي تنص على معاقبة كل من عرقل عمل السلطة الوطنية بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 60.000 دج إلى 200.000دج.[3]

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

---

[1] المادة 301 من قانون العقوبات، المصدر السابق.

[2] المادة 62 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[3] المادة 61 من القانون 18-07، المصدر السابق.

أ-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 61 من القانون 18-07 التي جرمت فعل عرقلة عمل السلطة الوطنية والامتناع عن التعاون معها، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند اقترافه.

ب- الركن المادي

يظهر السلوك المادي لهذه الجريمة من خلال ما نصت عليه المادة61 في فقرتيها الأولى والثانية، وذلك من خلال القيام بأفعال تعرقل عمل السلطة الوطنية تتمثل أولا في الاعتراض على إجراء عملية التحقق في عين المكان، ويعني فعل الاعتراض استعمال كل الطرق التي من شأنها أن تحول دون وصول أعضاء السلطة الوطنية إلى كشف المخالفات وتحيل وأدلتها، سواء كان الاعتراض مادي بمنع الدخول إلى المحل أو غلق أبوابه، وقد يكون الاعتراض آليا بالامتناع عن إعطاء كلمة المرور مثلا للدخول إلى النظام المعلوماتي، وثانيا في القيام بفعل الرفض أو الامتناع عن تزويد أعضاء السلطة الوطنية بالمعلومات والوثائق الضرورية لتنفيذ مهامهم، أو القيام بإخفائها أو إزالتها إما بالمسح أو الحذف إذا كانت المعالجة آلية أو بإتلافها أو تمزيقها إذا كانت المعالجة يدوية، وثالثا القيام بفعل إرسال معلومات مخالفة أو مغايرة لما هو مسجل في المعالجة عندما تطلبها السلطة الوطنية ، وكذا عدم التحلي بالدقة والوضوح عند تقديم المعلومات باعتبار أن أي لبس أو غموض قد يؤدي بأعضاء السلطة الوطنية للوقوع في الغلط[1] .

ب- الركن المعنوي

إن جريمة عرقلة عمل السلطة الوطنية والامتناع عن التعاون معها من الجرائم القصدية التي تتطلب القصد العام، بحيث يجب أن يكون فعل الاعتراض أو الرفض أو

[1] عزالدين طباش، المرجع السابق، ص ص 48-49.

الإخفاء والإزالة عمدي وأن يقصد الجاني من القيام بهذه الأفعال عرقلة عمل السلطة الوطنية، أما إذا كان القيام بها لغير هذا الغرض فلن تقوم جريمة عرقلة السلطة الوطنية[1].

ثانيا: عقوبتها

عاقب المشرع على جريمة عرقلة عمل السلطة الوطنية بنص المادة 61 من القانون 18-07 التي تقر عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة من 60.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين[2].

الفرع الثاني: الامتناع عن إعلام السلطة الوطنية عن الانتهاكات المتعلقة بالمعطيات الشخصية في مجال الاتصالات الالكترونية

تطرق المشرع الجزائري لهذه الجريمة في المادة 66 من القانون 18-07 والتي تنص على معاقبة مقدم الخدمات الذي لا يقوم بإعلام السلطة والشخص المعني عن كل انتهاك خلافا للمادة 43 بعقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من100.000دج إلى 300.000 دج[3].

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من قيام أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

أ-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 66 من القانون 18-07 التي جرمت فعل الامتناع عن إعلام السلطة الوطنية بالانتهاكات المتعلقة بالمعطيات الشخصية في مجال الاتصالات الالكترونية، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند ارتكابه.

---

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص 47.

[2] المادة 61 من القانون 18-07، المصدر السابق.

[3] المادة 66 من القانون 18-07، المصدر السابق.

ب- الركن المادي

إن الأفعال المادية التي تشكل جريمة الحال تتمثل في امتناع مقدمي الخدمة عن إعلام السلطة الوطنية بالانتهاكات المتعلقة بالمعطيات الشخصية، أو الامتناع عن إبلاغها أو إخطارها أو تنبيهها هي والشخص المعني بتلك الانتهاكات عندما يتم اكتشافها أثناء أداء خدمة الاتصالات الإلكترونية، وتتمثل هذه الانتهاكات بحسب المادة 43 من القانون 18-07 عندما تتعرض المعطيات للانتهاك أو الضياع أو الإفشاء أو الولوج غير المرخص به، أو عندما تكون محل قرصنة أو تعرض النظام المعلوماتي الذي يحتويها للاختراق من طرف قراصنة المعلوماتية[1].

جـــ-الركن المعنوي

من خلال استقراء المادة 66 من القانون 18-07 يتضح لنا أن المشرع اشترط لقيام الركن المعنوي لهذه الجريمة توافر القصد الجنائي العام المتمثل في علم مقدم الخدمات أن القانون يلزمه بإبلاغ السلطة الوطنية والمعني بكل الانتهاكات الواردة على المعطيات الشخصية ومع ذلك تتجه إرادته إلى فعل الامتناع عن ذلك.[2]

ثانيا: عقوبتها

أقرّ المشرع الجزائري لهذه الجريمة حسب نص المادة 66 من القانون 18-07 عقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من100.000 دج إلى 300.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.[3]

الفرع الثالث: جنحة نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي نحو دولة أجنبية

نظم المشرع هذه الجريمة في نص المادة 67 من القانون 18-07 التي تنص على أنه يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5)سنوات وبغرامة من 500.000 دج

[1] عزالدين طباش، المرجع السابق، ص.52

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] المادة 66 من القانون 18-07، المصدر السابق.

إلى 1.000.000 دج، كل من ينقل معطيات ذات طابع شخصي نحو دولة أجنبية خرقا لأحكام المادة 44 من هذا القانون[1].

وتنص المادة 44: أنه لا يجوز للمسؤول عن المعالجة نقل المعطيات ذات طابع شخصي إلى دولة أجنبية إلا بترخيص من السلطة الوطنية وفقا لأحكام هذا القانون، وإذا كانت هذه الدول تضمن مستوى حماية كافي للحياة الخاصة والحريات والحقوق الأساسية للأشخاص إزاء المعالجة التي تخضع لها هذه المعطيات أو التي قد تخضع لها، تقدّر السلطة الوطنية المستوى الكافي من الحماية الذي تضمنه دولة معينة لاسيما وفقا للمقتضيات القانونية المعمول بها في هذه الدول والإجراءات الأمنية المطبقة فيها، والخصائص المتعلقة بالمعالجة مثل غاياتها ومدتها وكذا طبيعة وأصل ووجهة المعطيات المعالجة، وفي جميع الأحوال يمنع إرسال وتحويل معطيات ذات الطابع الشخصي إلى دولة أجنبية عندما قد يؤدي ذلك إلى المساس بالأمن العمومي أو المصالح الحيوية للدولة[2].

أولا: أركانها

لقيام هذه الجريمة لابد من تحقق أركان الجريمة بصفة عامة وهي الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي، وفيما يلي سنتطرق لكل ركن بالشرح والتفصيل.

أ-الركن الشرعي

يتجلى الركن الشرعي لهذه الجريمة من خلال نص المادة 67 من القانون 18-07 التي جرمت فعل نقل المعطيات الشخصية نحو دولة أجنبية خلافا لأحكام المادة 44 السالفة الذكر، كما بينت العقوبة المقررة لهذا الفعل عند ارتكابه.

[1] حليمة علالي، المرجع السابق، ص 49.

[2] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص13.

ب- الركن المادي

يتحقق الركن المادي في هذه الجريمة في قيام المسؤول عن المعالجة بنقل معطيات شخصية نحو دولة أجنبية خلافا لأحكام المادة 44 من القانون 18-07.

جـــ- الركن المعنوي

تعتبر من الجرائم العمدية التي تشترط القصد الجنائي العام المتمثل في علم الجاني أن نقل المعطيات الشخصية نحو دولة أجنبية خلافا لنص المادة 44 السالفة الذكر يعتبر فعلا يعاقب عليه القانون ومع ذلك تتجه إرادته الحرة للقيام به. [1]

ثانيا: عقوبتها

عاقب المشرع على هذا الجرم في المادة 67 التي تنص على أنه يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000دج، كل من ينقل معطيات ذات طابع شخصي نحو دولة أجنبية خرقا لأحكام المادة 44[2].

[1] بن عبيد إخلاص، المرجع السابق، ص13.

[2] المادة 67 من القانون 18-07، المصدر السابق.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الحماية القانونية للمعطيات الشخصية من الجانب الجزائي، حيث بين المشرع الجزائري من خلال القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الأفعال التي تعتبر اعتداءً أو انتهاكا للمعطيات الشخصية في البيئة الرقمية وكذا العقوبات المقررة لها قانونا عند اقترافها، حيث تحدثنا أولا عن الجرائم الماسة بالقواعد الموضوعية للمعطيات الشخصية ثم تناولنا الجرائم الماسة بالقواعد الشكلية أو الإجرائية للمعطيات الشخصية، مبرزين مفهوم كل جريمة وكذا عناصر أركانها، والعقوبات التي فرضها المشرع على الجرائم التي تم ذكرها.

خاتمة

أخذت حماية البيانات الشخصية بعدا دوليا نتيجة الانتهاكات المتكررة واللامتناهية خاصة في البيئة الرقمية، الأمر الذي دفع بالدول والمجتمعات الدولية إلى ضرورة إيجاد الآليات القانونية الكفيلة لحماية هذه البيانات من الاعتداء، حيث تجلت بداية الجهود الدولية لحمايتها من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصولا إلى مجهودات المنظمات الدولية والإقليمية.

إن توجه الجزائر لتبني نظام الرقمنة في إنجاز الملفات التي تتضمن البيانات والمعطيات الشخصية للأفراد والمؤسسات قد يعرضها للاعتداء بسهولة خاصة في البيئة الرقمية، ونظرا لطابعها الحساس كونها تمس مباشرة بحرمة الحياة الخاصة أصبح حتميا على المشرع الجزائري سن قوانين لحمايتها.

لملأ الفراغ وسد الفجوة القانونية الموجودة في المنظومة التشريعية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية أصدر المشرع الجزائري القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، فبالرغم من صدوره متأخرا مقارنة بالتشريعات الغربية والعربية إلا أنه أضفى فعالية كبيرة في مجال حماية المعطيات الشخصية خاصة المعالجة آليا منها.

ويتضح من استقراء نصوص القانون 18-07 أنه جاء لتنظيم المعطيات الشخصية المعالجة آليا خاصة ما تعلق منها بالجانب الخدماتي والمهني باعتبارها الأكثر عرضة للتهديدات والمخاطر في البيئة الرقمية مقارنة مع المعطيات المعالجة بطريقة غير آلية.

وبالرغم من الإضافة الكبيرة التي منحها هذا القانون للمنظومة التشريعية المنوط بها حماية المعطيات الشخصية إلا أنه صدر متأخرا لاسيما وأن معطيات الجزائريين كانت في زمن غير بعيد في متناول شركات أجنبية ناشطة في الجزائر في مجالات حساسة جدا على غرار شركات الهاتف النقال ومقدمي خدمات الأنترنت.

من النتائج المتوصل إليها:

_ تعزيز الحماية القانونية للمعطيات الرقمية بتحقيق تنمية بشرية ومادية في مجال المعلوماتية من خلال تحسين جودة التعليم والتكوين في المجال التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.

_ حماية المعطيات الشخصية هو حق محمي دوليا بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كرسته التشريعات المقارنة في دساتيرها حتى تواكب التطورات الحاصلة في البيئة الرقمية.

_ القانون 18-07 جاء لتنظيم معالجة المعطيات الشخصية سواء كانت آلية أو غير آلية، غير أنه يتضح من خلال استقراء نصوصه أن معظمها تشير للمعالجة الآلية.

_ تقوم السلطة الوطنية بمراقبة معالجة المعطيات الشخصية، غير أنه لم يتم تنصيبها لحد الآن.

_ الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية جرائم عمدية تتطلب القصد الجنائي العام.

_ إن الاعتداء على المعطيات الشخصية يرتب عقوبات تتمثل في الغرامة والحبس مع إمكانية تطبيق عقوبات تكميلية.

_ عملا بقاعدة تطبيق العقوبة الأشد متى تم الاعتداء على مطيات شخصية وفي نفس الوقت يمثل ذلك الاعتداء جرما يعاقب عليه القانون 09-04 وكانت تلك الأفعال تمس بالنظام العام وأمن الدولة فهنا تطبق العقوبة الأشد.

_ بالرغم من خطورة جريمة إفشاء المعلومات المنصوص عليها في المادة 69 من القانون 18-07كونها تتعلق بالسر المهني، حيث أن المشرع الجزائري أحالنا لقانون العقوبات في المادة 301 منه التي تنص على عقوبة إفشاء المعلومات والتي تعتبر بسيطة مقارنة مع سلوك الجاني.

ومن الاقتراحات التي خلصنا إليها:

_ العمل على استقلالية السلطة الوطنية من خلال تغيير طريقة تعيين أعضائها.

_ الأخذ بعين الاعتبار الشخص المعنوي وذلك بوضع إطار قانوني يكفل حماية بياناته الشخصية.

_ تحسيس وتوعية وإشراك جميع الفاعلين الاجتماعيين، والإعلاميين والحقوقيين وفاعلي المجتمع المدني وتجنيدهم لحماية الحريات الخاصة للأفراد والمؤسسات وكذا بياناتهم الشخصية المنتهكة في البيئة الرقمية، خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي.

_ إعادة النظر في العقوبة المقررة لجريمة إفشاء المعلومات التي تعتبر بسيطة جدا مقارنة بخطورتها.

_ تعزيز التعاون الدولي مع الجهات والمنظمات الدولية المعنية بحماية المعطيات الشخصية.

_ يجب أن يكون هناك نظام فعال للإبلاغ عن انتهاكات الخصوصية وتقديم الشكاوى المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية مع تسهيل هذه العمليات للأفراد.

_ موازاة مع عصرنة قطاع العدالة، نقترح استحداث قسم خاص بالمنازعات الإلكترونية بتشكيلة جماعية مكونة من قضاة مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات، من خلال تكوينهم في ذات المجال، لتمكينهم من متابعة القضايا المتعلقة بالجرائم المعلوماتية بأنفسهم، دون اللجوء إلى جهات أخرى لمسايرة حيثيات الوقائع المتعلقة بالقضايا المرفوعة أمامهم.

_ توعية الأفراد بضرورة الحفاظ على بياناتهم الشخصية واستعمالها بحذر في الفضاء الرقمي، وهذا من خلال إقامة الندوات العلمية والأيام الدراسية حول مضمون الحق في الخصوصية خاصة في البيئة الرقمية.

_ إنشاء برامج وتطبيقات محلية لمعالجة المعطيات الشخصية وتجنب شراء برامج جاهزة من دول أجنبية.

نظرا لما تشهده الدول بصفة عامة بما فيها الجزائر، فيما تعلق بالتحول الرقمي للمعلومات المتعددة الاستعمالات والاستخدامات والمتداولة بالأخص في البيئة الرقمية والمتداولة بالأخص في البيئة الرقمية، التي أصبحت فريسة هشة في يد المعتدين وذلك من خلال الاعتداءات المتكررة والمتناهية والتي أصبحت تؤرق هاجس الأفراد والدول على حد سواء.

الأمر الذي دفع بالدول والمنظمات الدولية إلى ضرورة وضع الأطر القانونية والتنظيمية الكفيلة لحماية المعطيات الشخصية، وهو ما سلكه المشرع الجزائري الذي تبنى إطار تنظيمي وقائي مناسب لحماية البيانات الشخصية عن طريق سن القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخص، الذي يكفل حماية المعطيات الشخصية وحرمة الحياة الخاصة للأفراد في البيئة الرقمية ويردع كل من يقوم بالاعتداء عليها.

الكلمات المفتاحية: البيانات الشخصية، المعطيات ذات طابع شخصي، المعالجة، المسؤول عن المعالجة، السلطة الوطنية.

Summary:

In view of what countries are witnessing in general, including Algeria, with regard to the digital transformation of multi-use and circulating information, especially in the digital environment, which has become a fragile prey in the hands of aggressors, through repeated and endless attacks, which have become a concern for individuals and countries alike.

This has prompted countries and international organizations to establish legal and regulatory frameworks to protect personal data This is what the Algerian legislator took, which adopted appropriate preventive regulatory framework to protect personal data by enacting Law 18-07 related to the protection of natural persons in the field of processing data of a personal nature, which guarantees the protection of personal data and the sanctity of the private life of individuals in the digital environment and deters anyone who commits attacks. On her.

Keywords: personal data, data of a personal nature, processing, responsible for processing, national authorities

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر

القوانين:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 الصادر في 08 ديسمبر سنة 1996.

2. دستور سنة 2016 المعدل بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 82 الصادر في 30 ديسمبر 2020.

3.الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـــ 8 يوليوا 1996 الذي يتضمن قانون العقوبات

4.القانون 18-07 المؤرخ في 10 يوليو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 10 يونيو 2018.

5.قانون 04-09 المؤرخ في 14 شعبان 1430ه الموافق ل05 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

6.قانون أساسي تونسي، عدد 63-2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية الصادر في 27 يوليو 2004.

- المراجع

أولا: الكتب

1.أيمن عبد الله فكري، جرائم نظم المعلومات، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2007.

2.منى الأشقر جبور ومحمد حيدر، البيانات الشخصية والقوانين العربية الهم المني وحقوقا الأفراد، الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب جامعة الدول العربية، بيروت لبنان،2018.

3.عثمان بكر عثمان، المسؤولية عن الاعتداء على البيانات الشخصية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، د ط، جامعة طنطا، كلية الحقوق، د ت.

4. عمار تركيا لسعدون الحسيني، الحماية الجنائية للحرية الشخصية في مواجهة السلطة العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2012.

5.دوليف أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

ثانيا: الرسائل الجامعية

أ-الأطاريح

1.محمد بن حيدة، حماية الحق في الحياة الخاصة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة المناقشة 2016-2017.

2.سعيداني نعيم، الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في مجال المعلوماتية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021-2022.

3. صبرينة بن سعيد، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد التكنولوجيا، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر،2014-2015

ثالثا: المقالات العلمية

1. مفيدة مباركية، الحماية الجنائية للحق في الخصوصية الرقمية في القانون الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 13، 2018.

2. شهد حموري وريم المصري، قانون حماية البيانات الشخصية ما يمكن تعلمه من تجارب الدول الأخرى، مجلة حبر الإلكترونية، د ع، تشرين الثاني، الأردن، 2014 مقالة متوفرة على الموقع:https://www.7iber.com/

3.العيداني محمد، ويوسف زروق، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر، على ضوء القانون 18-07 (المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، الجزائر 2018.

4.شوقي يعيش تمام ومحمد خليفة، نظام المعالجة الألية للمعطيات الإلكترونية كأساس للحماية الجزائية في التشريع الجزائري، مجلة حبلا الأبحاث القانونية المعمقة، المجلد3، العدد 25، 2018.

5.يزيد بوحليط، عبد الرحمان فنطاسي، الحماية الجزائية والإدارية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون 18-07، مجلة أبحاث قانونية، العدد 2، ديسمبر 2021.

6.تومي يحي، الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون رقم 18-07 دراسة تحليلية، جامعة يحي فاري، المدية، دراسة تحليلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 40ن العدد 2، 2019.

7. عز الدين طباش، الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري، دراسة فيظل قانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 2، 2018.

8. جوهر قوادري صامت، الضوابط القانونية لمعالجة البيانات الشخصية الكترونيا، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 02، 2020.

9.ملياني عبد الواحد، الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية على ضوء القانون 18-07، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد1، سنة2023.

10.بن دعاس سهام، بن عثمان فوزية، ضمانات حماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، المجلد 15، العدد01(2022).

11.عزالدين طباش، حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد56، العدد1، 2019.

12. بن عبيد إخلاص، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الحماية القانونية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 07/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلد6، العدد1(2021).

13. خلوف حسام، باطلي غنية، الآليات القانونية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5 ،العدد1، جامعة سطيف،2022.

رابعا-رسائل الماجستير

1.عبد المالك بن ذياب، حق الخصوصية في التشريع العقابي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013

2.رشام ليديا، الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محمد أولحاج، البويرة، نوقشت 2019/09/30.

3.بوقرة مبروكة، طالبي اسيا، الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية في ظل القانون 18-07، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021 .

4.حليمة علالي، الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية في التشريع الجزائري (قانون 07/18) مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019/2018.

5.كبلوتي أمال، الحماية القانونية للأشخاص الطبيعية في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق، تخصص قانون وعلوم جنائية، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019.

6.محمد فارة، مكاوي إبراهيم، الحماية الجزائية للأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون 18-07، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019.

7.ساسي اتوشنوأبو بكر سليماني، الحماية الجنائية للحياة الخاصة عبر الأنترنيت، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2012-2013.

8.منصوري صارة، مخلوفي أمال، الحماية القانونية للمعطيات الشخصية للمتعاقد في القانون 18-07، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، سنة2023.

9. سعاد أنقوش، صورية أشعلال، الركن المعنوي في الجريمة، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2016-2017.

خامسا: المداخلات

1.صبرينة جدي، حماية المعطيات الشخصية في قانون 07/18 تعزيزا للثقة بالإدارة الإلكترونية وضمان لفعاليتها، أعمال الملتقى الوطني النظام العام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د ت.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. موقع حبر، الموقع الإلكتروني :https://www.7iber.com/

باللغة الأجنبية:

1.Loi n°78-17 du 6 Janvier 1978، relative à l'informatique aux fichiers libertés، disponible sur: https://www.legifrance.gouv.fr

2.Nana botchorichvili. (Transferts de données personnelles hors de l'union européenne-quelles nouveautés avec le RG¨PD ?) LEGICOM 2017/2 (N°59) p 39 httpsm//www.cairn.info/revue-legicom-2017-2-page-39.htm

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	01
الفصـــــــــــل الأول: محل الحماية الجنائية للمعطيات الشخصية	05
المبحـــث الأول: مفهوم المعطيات الشخصية	06
المطلب الأول: تعريف المعطيات الشخصية	06
الفـــــــــــــــــــــــرع الأول: التعريف الفقهي للمعطيات الشخصية	07
الفـــــــــــــــــــــــرع الثاني: التعريف التشريعي للمعطيات الشخصية	07
أولا: تعريف المعطيات الشخصية على المستوى الدولي	08
ثانيا: تعريف المعطيات الشخصية على المستوى الوطني	10
المطلب الثاني: أنواع المعطيات الشخصية	12
الفـــــــــــــــــــــــرع الأول: المعطيات الشخصية غير الحساسة	12
الفـــــــــــــــــــــــرع الثاني: المعطيات الشخصية الحساسة	13
المبحث الثاني: معالجة المعطيات الشخصية	15
المطلب الأول: مفهوم معالجة المعطيات الشخصية	15
الفـــــــــــــــــــــــرع الأول: تعريف معالجة المعطيات الشخصية	16
الفـــــــــــــــــــــــرع الثاني: أنواع معالجة المعطيات الشخصية	17

أولا: تعريف المعالجة اليدوية	17
ثانيا: تعريف المعالجة الآلية	18
ثالثا: استثناء بعض أنواع المعطيات من المعالجة	19
المطلب الثاني: شروط معالجة المعطيات الشخصية	19
الفـــــــــــــــــــــــرع الأول: موافقة الشخص المعني	19
الفـــــــــــــــــــــــرع الثاني: إجرائي التصريح والترخيص	21
أولا: التصريح	21
ثانيا: الترخيص	24
المطلب الثالث: المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية والسلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية	25
الفـــــــــــــــــــــــرع الأول: المسؤول عن معالجة المعطيات الشخصية	25
أــولا: تعريف المعالج وأنواعه	25
ثانيا: التزامات المسؤول عن المعالجة	26
الفـــــــــــــــــــــــرع الثاني: السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية	34
أولا: تعريفها وتشكيلها	34
ثانيا: سلطاتها	36
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثانـــــــي: الجرائم الواقعة على المعطيات ذات الطابع الشخصي	40
المبحــث الأول: الجرائم الماسة بالقواعد الموضوعية للمعالجة	43
المطلب الأول: الجرائم المتعلقة بتسيير المعطيات الشخصية	43
الفرع الأول: جريمة المعالجة غير المشروعة للمعطيات الشخصية	44
أولا: أركانها	44

ثانيا: عقوبتها	46
الفرع الثاني: جريمة التسبب في الاستعمال التعسفي أو التدليسي للمعطيات أو إيصالها إلى الغير	46
أولا: أركانها	47
ثانيا: عقوبتها	48
الفرع الثالث: جريمة جمع المعطيات الشخصية المتعلقة بالوضعية الجزائية للشخص المعني	49
أولا: أركانها	49
ثانيا: عقوبتها	51
المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بالشخص المعني	51
الفرع الأول: جريمة الاعتداء على حقوق الشخص المعني	51
أولا: أركانها	52
ثانيا: عقوبتها	53
الفرع الثاني: جريمة المعالجة دون رضا الشخص المعني	53
أولا: أركانها	54
ثانيا: عقوبتها	55
الفرع الثالث: جريمة عدم الالتزام بسرية وسلامة المعالجة للمعطيات الشخصية	56
أولا: أركانها	57
ثانيا: عقوبتها	58
المبحث الثاني: الجرائم الماسة بالقواعد الشكلية (الإجرائية) للمعالجة	59
المطلب الأول: جرائم المساس بشروط التصريح أو بالسر المهني المرتبطة بالمعطيات الشخصية	59
الفرع الأول: جريمة المعالجة دون تصريح أو ترخيص من السلطة الوطنية	59

أولا: أركانها	60
ثانيا: عقوبتها	61
الفرع الثاني: جريمة المساس بشروط التصريح المرتبطة بالمعطيات الشخصية	62
أولا: جريمة استعمال المعالجة لأغراض غير تلك المصرح بها أو المرخص لها	62
ثانيا: جريمة الاحتفاظ بالمعطيات خارج المدة المحددة	64
الفرع الثالث: جريمة المساس بالسر المهني المرتبطة بالمعطيات الشخصية	66
أولا: جريمة السماح لغير المؤهلين بالولوج إلى المعطيات الشخصية	66
ثانيا :جريمة إفشاء المعلومات	68
المطلب الثاني: الجرائم المتعلقة بإجراءات الحماية والتعاون مع السلطة الوطنية	70
الفرع الأول: جريمة عرقلة عمل السلطة الوطنية والامتناع عن التعاون معها	70
أولا: أركانها	70
ثانيا: عقوبتها	72
الفرع الثاني: الامتناع عن إعلام السلطة الوطنية عن الانتهاكات المتعلقة بالمعطيات الشخصية في مجال الاتصالات الإلكترونية	72
أولا: أركانها	72
ثانيا: عقوبتها	73
الفرع الثالث: جنحة نقل المعطيات ذات الطابع الشخصي نحو دولة أجنبية	73
أولا: أركانها	74
ثانيا: عقوبتها	75

خلاصة الفصل الأول	76
الخاتمة	79
الملخص	
قائمة المراجع	84
الفهرس	